

السياحة والسكنى بتقديم الأسئلة الموجهة إليهم في بداية هذه الجلسة. كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يطالب من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف حول صيانة المذهب السني المالكي في المغرب إلى جلسة لاحقة.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 12 نونبر 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: ثلاثة أجوبة.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة كذلك بثمان (8) "إحاطات المجلس علما"، أولها للفريق الفيدرالي، فليتفضل أحد السادة أعضاء الفريق لبسط نقطة إحاطة المجلس، تفضل السي...

المستشار السيد العربي الحبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي لأحيط المجلس علما وعبره الرأي الوطني حول ما تعرفه الساحة الاجتماعية من فضلات واحتجاجات، تعرفها العديد من القطاعات والمؤسسات والفئات، خصوصا هيئة المتصرفين التي تخوض اليوم إضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية أمام البرلمان، وذلك بفعل التعاطي السلبي للحكومة مع الملفات المطلية والهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشغيلة المغربية والتضييق على الحريات النقابية وتكريس هذا التضييق بقرار اقتطاع من أجور المضربين وقع الاحتجاجات السلمية، التي يتعرض لها الموظفون والعمال وحملة الشواهد المعطلين.

هذا الهجوم الحكومي على المكتسبات الاجتماعية يتزامن مع مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2013 الذي يكرس الاستمرارية دون أفق اقتصادي واجتماعي، ويحكمه بالدرجة الأولى هاجس التوازنات الحساباتية على حساب الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي لا يرقى إلى انتظارات الشغيلة المغربية.

إن الحكومة تفتقد إلى رؤية شمولية لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة، ذلك أنها تعوزها الجرأة السياسية لمواجهة الفساد والرشوة والارشوة والاحتكار والتهرب والتخلص الضريبيين، بل إنها فضلت تدبير

محضر الجلسة رقم 841

التاريخ: الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 (13 نوفمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستثمار الفلاحي؛

2- مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية؛

3- مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2009.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير العدل والحريات بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، وطلب السيد وزير

بعدالة القضية وبقين تام في مشروعية حقوقه.

وقد شكل مقترح الحكم الذاتي، الذي تقدم به المغرب بإرادته منه، الشهادة التي ما بعدها شهادة، على أن المغرب أسس على الخلاصات الواقعية المنبثقة من مختلف المراحل التي تدرج منها الملف، وبلور مشروع الحل الذي يبنني على المنطق النبيل المتمثل في مد اليد للآخر، وإن كانت القناعة والواقع يؤكد على أن الآخر لا يريد حلا.

السيد الرئيس،

إن الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، الذي ألقاه صاحب الجلالة نصره الله أي منذ أسبوع بالتحديد، جعل أبناء الأقاليم الجنوبية يزدادون إصرارا وإيمانا بالبعد العميق الذي تحمله الجبهة المتقدمة، وهم لا ينتظرون إلا أن تكتمل الرؤية بخصوصه ليجدوا من خلاله الفرصة المواتية في الدفع بدينامية البناء التنموي والمؤسسي والتشاركي على صعيد كل الوطن وبالجنوب تحديدا.

إن أبناء الصحراء المغربية الأوفياء، السيد الرئيس، ومن يمثلهم داخل المؤسسات المنتخبة بقوة الديمقراطية وبحجة الشفافية، يرتقبون بتعطش كبير وبحاسة زائدة، عنوانها الإخلاص للوطن، انطلاق هذا الورش التاريخي ليثبتوا اليوم، كما أثبتوا دائما، على أنهم قادرون على رفع التحديات ومواجهة المؤامرات والانشغال بما هو أسمى عن ما هو أدنى، وحدة الوطن ولحمة شعبه في انسجام تام مع القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وإننا نرجو أن تبلور هذه الرغبة الجارحة في الإسهام في إعداد النموذج التنموي الجهوي المندمج والمضبوط، الذي تحدث عنه صاحب الجلالة عند المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضمان مشاركة واسعة لتمثيل أبناء الأقاليم الجنوبية لما في جعبتهم من اقتراحات متكاملة في هذا الصدد. وختاما، طالت الأيام أم قصرت، فإن القضية العادلة دائما تنتصر، والعامل من يعمل في الخير يهدوء ولا يعير اهتماما للأصوات النشاز، أصوات الهدم والشتات. **لِنَنْصُرْكُمْ لِلَّهِ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ.** وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الإحاطة الموالية للفريق الحركي، فليفضل أحد السادة أعضاء الفريق.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أختي، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر لأحيط المجلس ومن خلاله الرأي العام الوطني

الأزمة عوض تجاوزها عبر إجراءات سهلة مثل تضريب الأجور بدل فرض الضريبة على الثروة.

لذلك، للحكومة مطالبة بمباشرة الحوار الثلاثي الأطراف، كما هو متعارف عليه دوليا وعبر التشريعات الاجتماعية الوطنية، وإرساء مؤسسة وتصحيح منهجية الحوار الاجتماعي أفقيا وعموديا وتنفيذ كل مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 العالقة، خاصة التصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية والغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

إن الفيدرالية الديمقراطية للشغل كمكون أساسي في النسيج الاجتماعي الوطني، والتي استحضرت دائما المصالح العليا لبلدنا، تؤكد أن الاستقرار الاجتماعي يتطلب ترسيخ البناء الديمقراطي الحقيقي عبر حوار اجتماعي مؤسسي منتج، هدفه احترام كرامة المواطن والتوزيع العادل للثروة، وإقرار العدالة الاجتماعية ومؤداه انخراط بلدنا في المنظومة الحقوقية والاجتماعية الدولية.

ولأن الحاجة الاجتماعية غير قابلة للانتظار، فهل سترجم الحكومة التزامها على المستوى الاجتماعي إلى إجراءات عملية ملموسة لنزع فتيل التوترات الاجتماعية القطاعية والفئوية والمجالية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. والإحاطة الموالية للفريق الدستوري، فليفضل أحد السادة المستشارين، تفضل أستاذ.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن إحاطتنا اليوم تتخرط وبتلقائية أكيدة في المنطق المحدود للغيرة والدفاع عن قضايا هذا الوطن، بعيدا كل البعد عن كل استحضار دوني لمواقع كيفما كانت.

إحاطتنا، السيد الرئيس، السيدات والسادة، تخص قضية هي محل إجماع وطني، بل إن هذا الوطن بكل مكوناته تشدد أنفاسه وتستيقظ حواسه كلما تعلق الأمر بها، إنها قضية الوحدة الترابية، وبالأساس قضية صحرائنا المغربية.

السيد الرئيس،

لم يسجل التاريخ ومعه المنتظم الدولي على المغرب ومواقفه منذ اندلاع النزاع الوهمي والمغرض حول صحرائنا انغلاقه وتقوقعه حول مركز جمود أو نفور من مناقشة كل المواقف حتى السخيفة منها، بل أنه كان في كل محطة يبرز حسن نيته بالدفع قدما بعجلة الحوار والتفاوض، كل ذلك بإيمان ثابت

الهيئة الوطنية للحماية والوقاية من الرشوة نشرت التقرير الثاني خلال هذه السنة، أعلنت على أن المغرب مازالت ظاهرة الرشوة تزايد وتتفاقم رغم وجود عدة آليات.

كيف يمكن للبرلماني أن يمتلك القدرة الذاتية للتصدي إلى قضايا ذات طابع مجتمعي معقد؟ كيف يمكن له أن يحاور المواطنين ويقنع المواطنين لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات الصعبة في القضايا الجوهرية التي تهم الحريانات الفردية في علاقاتها مع القانون الجنائي، في علاقاتها مع سياسة العقاب والسياسة الجنائية، في مسألة عقوبة الإعدام، عدد كبير من الإشكاليات المجتمعية تدارس في هيئات أحدثها الدستور ولا تحال أو تحال ولا تدرس في البرلمان. أظن أنه وصل الوقت لإثارة الانتباه إلى وضع الحكامة البرلمانية التي تسود وتتوفر على إمكانيات للاستيلاء على تفعيل كل مقتضيات الدستور حتى تكون هناك بالفعل مواطن مطمئن في أنه صوت بنعم على دستور يحمل حلما كبيرا في تحقيق دولة ديمقراطية، متوازنة، تسعى إلى التنمية وتحقيق العدالة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لسط إحاطة المجلس علما، تفضل الأخ.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين. تطبيقا للمادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر باسم فريق الأصالة والمعاصرة ومن خلاله الرأي العام بقضية طارئة تتعلق بالأوضاع الصعبة التي تعيشها ساكنة بلاد تمركزت بجهة مراكش- تانسيفت- الحوز، وهذا المشكل من المنتظر أنه تعرفو عدة جهات نظرا لارتباطه بالإشكالية العقارية ببلادنا، فإلى كانت تاريخيا أراضي الكيش، أصلا هي أراضي سلطانية قبل ما تصبح أراضي في ملك الدولة الخاص، وسلمت للقبائل من أجل الاستقرار بها واستغلالها والانتفاع منها، وبلاد تمركزت ككنكون في عدة قبائل من أصول صحراوية وأصول بربرية وأصول عربية، وكنواجد بإقليم مراكش وإقليم الصويرة وتضم 5 جماعات قروية، المساحة ديالها كتبلغ 25 ألف هكتار، وكنواجد فوقها ما يفوق 80 ألف نسمة، هاذ الناس استثمروا في هاذ البلاد وتوارثوها بينهم أبا عن جد، واستثمروا فيها بناء على شهادة الاستغلال وتوارثوها بينهم لأنه الملكية ديال حق الانتفاع/ حق التصرف تنتقل إلى ذوي الحقوق بعد وفاة المستفيد، وصلت أحكام قضائية، كما أصدرت كذلك قرارات عن مجلس الوصاية وعن اللجنة النيابة كلما تعلق الأمر بنزاع حول حق التصرف.

وكنعرفوا، السيد الرئيس، دور الاجتهاد القضائي هنا، هاذ الناس

بقضية طارئة.

السيد الرئيس،

إن إحاطتنا هاته تخص المذكرة التي أصدرها المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة والمسح العقاري في يوليوز من السنة الماضية، والتي تقضي بمنح آجال إلى غاية 31 دجنبر 2012 لجميع المواطنين من أجل تسوية وضعية عقاراتهم وتحفيظ بناياتهم.

وإذا كانت هذه المذكرة قد خلفت ارتياحا نسبيا لدى عموم المواطنين وصغار المنعشين العقاريين على حد سواء، إلا أنها مع كامل الأسف لم تشمل الملكية المشتركة، ولو شملتها لتمكنت خزينة الدولة من استخلاص مبالغ مهمة أكبر مما استخلصته.

وإننا في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة تمديد هذه الفترة لتنتهي بنهاية سنة 2013 بدل نهاية السنة الحالية، مع إضافة أصحاب الملكية المشتركة، نؤكد مع إضافة أصحاب الملكية المشتركة، حتى تتمكن شريحة واسعة من المواطنين والمنعشين العقاريين الصغار والمتوسطين من تسوية وضعيتهم والقيام بتحفيظ مبانيهم، لأن المدة السابقة نعتبرها غير كافية بالنظر لكثرة المساطر وطول إجراءاتها. وبالتالي، ستكون الاستفادة مزدوجة بين المواطنين والدولة من خلال الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للفريق التحالف الاشتراكي لسط إحاطة المجلس علما، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أمحو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،

أريد أن أحيط المجلس علما بمسألة أعتبرها من الأهمية بمكان تتعلق بأشغال المجالس الدستورية المتعلقة بالحكامة، هذه المجالس تشتغل باستمرار وتبني تقارير ذات أهمية قصوى ولكن مع الأسف لم نر دراستها في هذا البرلمان، هل تحال على البرلمان كما يأمر الدستور بذلك؟ إلى أين تذهب ذا أحيلت؟ أي اللجان التي تشتغل عليها؟ ما هي علاقة البرلمان بهاته المؤسسات؟ فمجلس المنافسة أصدر تقريرا هاما، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحث عدة مواضيع، تشغيل الشباب، الإصلاح الجبائي، مواضيع قصوى جدا، إلى أين تذهب هاته التقارير؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان نشر مؤخرا تقريرا حول أوضاع السجون يندى له الجبين لأوضاع سجوننا، حيث لا تتوفر أبسط شروط حياة الإنسان، أين البرلمان من هاته التقارير؟ وما موقفه في علاقته بمراقبة الحكومة؟

للمواطنين حقوقهم. ومع كامل الأسف فإن هذا النزيف مستمر رغم تنبينا إليه ورغم الوعود المتكررة بالقطع مع اقتصاد الربيع ومع تبذير الملك العام لفائدة محظوظين يتاجرون فيه على حساب المواطنين وحاجاتهم للسكن اللائق.

فقد عمد مجلس عمالة طنجة إلى تفويت حوالي 28 هكتار في موقع متميز لصندوق الإيداع والتدبير بعدما قام بنزع ملكيته للمنفعة العامة سنة 2008 بتمن لا يتجاوز 140 درهم للمتر مربع، وحسب مبررات نزع الملكية فإن مجلس العمالة كان يقترح تخصيص العقار المذكور لإقامة المعرض الدولي لسنة 2012 الذي كانت مدينة طنجة مرشحة لاحتضانه، لكن مجلس العمالة يفوت اليوم العقار المهم لصندوق الإيداع والتدبير من أجل إقامة مشاريع عقارية وسياحية ضخمة ذات طابع تجاري.

وإن أسفنا لأشد لكون الحزب الذي يقود الحكومة اليوم هو نفسه الذي كان من أشد المهاجمين لسياسة تفويت الأراضي العامة بأجنس الأثمان، وهو نفسه الذي بنى حملته الانتخابية حول محاربة الفساد وأسس برنامجه الحكومي على القطع مع سياسة الربيع، والأدهى من ذلك أن مجلس العمالة الذي يسيره اليوم حزب الرئيس، أي رئيس الحكومة، هو الذي يقوم بتفويت الأراضي بمدينة طنجة بأثمان ما يقال عنها أنها ربيع فاحش بالنظر لأثمان الأراضي اليوم. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لبسط إحاطة المجلس علما تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد العزيز عزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما بأمرين طارئين، لهما راهنتهما والحاحية كبيرة، لهما علاقة بالاقتصاد الوطني وفي نفس الوقت بالأوضاع الاجتماعية والمعنوية المرتبطة به، أقصد بالأمر الطارئ ما يعيشه، أولا، أسطول الصيد البحري في أعالي البحار بطانطان الواقف عن العمل بإرادة مالكة لأكثر من 10 أشهر، والذي يتوفر على 56 سفينة للصيد مملوكة لشركة ألومنيوم للصيد هناك، وبالتالي ما تسبب فيه هذا التوقيف الإرادي من إكراهات وضائقات مالية ناتجة عن توقيف أجور 2200 عامل بما فيهم الربانة، لاسمًا إذا أضفنا إلى ذلك الاقتطاعات التي كانت تخضع لها أجور هؤلاء العاملين لصالح الصناديق الاجتماعية التي تنص عليها قوانين المملكة،

بعدما استثمروا في هاذ البلاد وتوارثوها وأخذوا عليها ديون وداروا فيها استثمارات بناء على شواهد ديال الاستغلال، وجدوا راسهم مطالبين في قرار مفاجئ في الوقت اللي كانوا كينتظروا تملك لهم على غرار القرار 05/01 والقاضي بتفويت أراضي ملك الدولة الخاص اللي هي فلاحية أو قابلة للفلاحة إلى المستغلين ديالها، يتفاجؤون بقرار ديال المديرية الجهوية لأملاك الدولة اللي كنتطالبهم بالإفراغ وأداء ذعائر عن الاستغلال، وهاذ واجبات الاستغلال اللي غادي تحدد بعد الخبرة، يقوم بها خبير مختص، بالإضافة إلى أداء كذلك ذعائر لا تقل عن 1000 درهم يوميا عن كل يوم تأخير في التنفيذ.

السيد الرئيس،

هذا قرار كيف ما كنعرفوا قرار اصعب، هذا ماشي فرد أو أسرة أو دوار أو حتى قبيلة، هاذي 80 ألف ديال السكان، قرار جد صعب. ونثير هاذ المشكل نظرا للخطورة ديالو والعواقب ديالو الاجتماعية، لأنه غادي يتسبب في هجرة جماعية ويتسبب كذلك في تفكيك الأسر ويدفع إلى عدة مشاكل.

لذا، السيد الرئيس، نظرا لحساسية الموضوع...

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، أنهيتم حقم في الكلام وشكرا.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، نقطة صغيرة... لهذا، احنا، السيد الرئيس، هاذ الناس كنبهو الحكومة للخطورة ديال هاذ الوضع اللي غادي يتسبب في تشريد الأسر وكذلك في القضاء على حاضرهم ومستقبلهم، خصوصا أنهم مستعدين باش ينخرطوا في أي حل توافقي يضمن لهم حقوقهم وذلك في إطار دولة الحق والقانون. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الموالي في إطار الإحاطة، للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عميد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

لطالما نبه الفريق الاشتراكي منذ سنوات إلى خطورة تفويت أراضي الدولة بأمانة بخسة لفائدة المضاربين والمنعشين العقاريين بشكل ربيعي لا يراعي مصالح المدن ومستقبلها ولا يحفظ للدولة مداخلها الحقيقية ولا

الجمعية بتاريخ 5 يونيو 2006 في المراسلة عدد 1314 الموجهة إلى مدير المدرسة مولاي إسماعيل بالنيابة المذكورة.

ولكن للأسف الشديد فإن هذا الأخير رفض تمكن الجمعية من القسمين من أجل استقبال الأطفال الانطوائيين برسم الموسم الدراسي 2012-2013 مما خلق استياء كبيرا لدى أطر الجمعية وآباء وأولياء هذه الفئة من الأطفال الانطوائيين الذين يحتاجون إلى عناية أكبر واهتمام من طرف جميع الجهات، ما دام الغرض هو تفعيل مضامين الدستور الجديد الذي يؤكد على الحق في التعليم والرعاية للأطفال عموما، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على وجه الخصوص.

فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نتساءل عن مدى مصداقية الخطابات والشعارات التي تنادي بها الحكومة الحالية، ونؤكد على أنه أصبح الآن وقبل أي وقت مضى التزام الحكومة والوزارات الوصية بتنفيذ مضامين الاتفاقيات التي توقعها مع باقي الشركاء الاجتماعيين لكي لا نحرم هاته الفئات المعوزة ونساعدهم ونخفف عنهم ولو بالقليل من المعاناة الكبيرة التي يعيشونها بسبب هذا المرض. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في هاته الجلسة، وعددها 18 سؤالا، موجهة لكل من قطاعات: التربية الوطنية، الصحة، السياحة، الصناعة التقليدية، السياحة، الداخلية، المالية، السكنى، التجهيز والنقل، والصناعة والتجارة.

والسؤال الأول موجه إلى السيد وزير السياحة وهو حول إنجازات الشركة المغربية للهندسة السياحية، والكلمة للفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان المستشارين،

في إطار تنفيذ رؤية 2020 تقوم الشركة المغربية للهندسة السياحية بإنجاز مخطط عمل متعدد السنوات 2011-2013 يتركز على المحاور التالية:

1- سياسة المنتجات: متابعة تسويق محطات السعيدية، موكادور، مازاكان، ميناء اللكسوس، والشروع في الدراسات والأشغال التي تتم محطات كل من واد شبكة والشاطئ الأبيض بالداخلة، ورازات، تافدنة ورأس جوي وميرلفت؛

2- السياحة الحضرية: متابعة سير إنجاز مخططات برامج التنمية الجوية

الغريب في الأمر أن الاقتطاعات لن تدفع لتلك الصناديق. السيد الرئيس،

إن ما تعيشه اليد العاملة وأسرها أمر لا يمكن الاستمرار في تجاهله من طرف القطاعات الوزارية المعنية وخاصة وزارة الفلاحة والصيد البحري لأن إذا كان لهذه الشركة مشاكل مع جهات وزارية، فلا يمكن أن يكون حلها بنحو 2200 عامل وأسرهم إلى درجة أن العديد من الانتقالات العائلية والأزمات بدأت تظهر في حالات الطلاق وحالات فقدان السكنيات التي اقتناها بعض العاملين نظرا لعدم استمرار هذه الشغيلة في السداد.

مرة أخرى إننا نثير انتباه المسؤولين إلى هذا الحدث الطارئ الذي يجب أن يحل فورا قبل أن يؤخذ أبعادا لا يريدونها أحد.

الموضوع الثاني هو جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي الجماعات المحلية بالمغرب، لإخباركم أنه وقعت جلسة مع السيد وزير الداخلية مع الاتحاد العام والفيدرالية الديمقراطية للشغل فيما يتعلق بمطالبها، ولكن كان وعدنا السيد وزير الداخلية بإدراج نقطة إلى قبة البرلمان وهي القانون الأساسي للأعمال الاجتماعية في شهر أكتوبر، ولحد الساعة لم يرد هذا القانون إلى قبة البرلمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لآخر متدخل في إطار إحاطة المجلس علما لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد أحسيسين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

طبقا لمتنصيات الفصل 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيطكم علما بقضية طارئة تهم فئة من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من التهميش واللامبالاة بسبب إصابتهم بمرض اصطاح عليه بمرض "الأطفال الانطوائيين".

لا داعي للدخول في التفاصيل الطبية وأعراض المرض ومضاعفاته على الطفل وعلى الأسرة، بل ما يهمنا هو أنه وفي إطار اتفاقيات الشراكة التي توقعها نيابات وزارة التربية الوطنية من أجل دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مع العديد من الجمعيات المختصة في هذا المجال، فإن نيابة وزارة التربية الوطنية طنجة-أصيلة وجمعية آباء وأصدقاء أطفال معهد الأميرة للا مريم للأطفال الانطوائيين بطنجة وقعتا اتفاقية شراكة يتم بمقتضاها وضع حجتين دراسيتين بمدرسة مولاي إسماعيل رهن إشارة

والتنمية السياحية سواء بالنسبة لأكادير أو طنجة. مع الأسف الآن ما ابقاتش اعتمادات كبيرة جدا عند الشركة المغربية للمهندسة السياحية وما عندهاش وعاء عقاري كثير، لهذا هناك مجهود من طرف الدولة باش يمكن لها أنها تستمر في العمل ديالها، وما بقاتش فقط متخصصة في أكادير وفي طنجة، ولات على التراب المغربي ككل والمهام ديالها كثر في إطار الرؤية ديال 2020 ابتداء من سنة 2010 لأنه المهام ديال الشركة المغربية للمهندسة السياحية هي أولا التمتع ديال المنتوجات السياحية في كل منطقة سياحية كما ذكرتم، السيد المستشار، وكذلك البحث عن الوعاء العقاري لكل هذه المنتجعات والمنتوجات وكذلك البحث عن المساهمين والشركاء والمستثمرين والتتبع ديال الإنجاز، إذن هي تتقوم بعمل إستراتيجي مهم جدا.

ولحد الآن تم التعاقد مع تقريبا 16 جهة حول الخطط الجهوية التي هي تفعيل للرؤية ديال 2020 اللي وضع للمسات ديالها صاحب الجلالة نصره الله، وهذا التعاقد هذا تيفيد تقريبا 360 مشروع اللي هما من المشاريع اللي هي كبيرة جدا اللي كيوصل الغلاف الاستثاري ديالها 4 أو 5 ملايين درهم، إلى المشاريع الصغيرة اللي كتوصل إلى 2 مليون درهم حتى 3 مليون درهم. إذن هو عمل كبير جدا، الآن هاذ الاستثمار المطلوب بالنسبة لهذه المشاريع تصل تقريبا إلى 168 مليار درهم في أفق 2020، اللي تمت أنه الشركة المغربية للمهندسة السياحية اللي عبأته الآن هو تقريبا 40 مليار ديال درهم في إطار البحث عن المستثمرين، وكذلك تقريبا واحد 70% ديال الأوعية العقارية بالنسبة لهاذ المنتوجات اللي هي مطلوبة في إطار تفعيل رؤية 2020.

إذن هاذي شركة تقوم بعمل مهم جدا، عمل استراتيجي وعمل اللي هو فيه المهندسة السياحية للمشاريع السياحية، البحث عن المستثمرين، البحث عن الوعاء العقاري، التتبع ديال المشاريع، وهي كتقوم كذلك حتى بالترويج للوجهة السياحية المغربية من ناحية الاستثمار، يعني أن هناك معارض دولية ديال الاستثمار اللي كتمشي لهم الشركة المغربية للمهندسة السياحية لجلب المستثمرين، للكلام عن الوجهة المغربية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق للتعبير على جواب السيد الوزير، تفضلوا دعيعة.

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

على أي هاذ الشركة هاذي التي أحدثت بمقتضى قانون 10.07 والي بدأت الأشغال ديالها من 2009، اليوم بعد مرور أربع سنوات هاذ الشركة اليوم كتعيش واحد الوضعية موازناتية هشة، هاذ الشركة اليوم بعد ما

السياحة بكل من الدار البيضاء، الرباط، سلا، فاس، أكادير، ورزازات، زاكورة؛

3- السياحة الداخلية: مواصلة إنجاز المحطات الجديدة لمخطط "بلادي" من خلال إنجاز محطات إفران 2011، إيجي ودار 2012، راس الماء 2013، المهديّة 2013، سيدي عابد 2013؛

4- السياحة القروية: متابعة إنجاز محطات الاستقبال السياحية في 6 جهات وهي المغرب الأوسط: تاوانات، إفران، خنيفرة؛ الرأس الشمالي: شفشاون؛ والمغرب البحر الأبيض: المتوسط الحسبية والسعيدية، والأطلس وديان: ميدلت، إيمليشيل، أزيلال، فكيك، الراشيدية، ورزازات، زاكورة، وتنغير؛ مراكش الأطلسي الحوز وسوس صحراء الأطلسي: إيداونتان، اشتوكة أيت باها وتيزنيت؛

5- السياحة المتخصصة في 9 مجالات، منها البحرية، الطيران، الرحلات البحرية، صيد الأسماك، ركوب الخيل، تسلق الجبال، سياحة الكهوف، المنتزهات الرياضية والطبيعية، الصحة والرفاه والسياحة السككية.

ولقد بلغت الاستثمارات المتوقعة من طرف الشركة المغربية للمهندسة السياحية خلال سنوات 2010-2011-2013 ما مجموعه 627,5 مليون درهم.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإنجازات الاستثنائية والسياحية والنتائج التي تم تحقيقها من طرف الشركة المغربية للمهندسة السياحية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، أرجو من المسؤولين عن المصلحة التقنية التي تضبط معنا الوقت أن تضبط جهاز الوقت لأن ما عندناش التوقيت. تفضلوا، السيد الوزير، الكلمة لكم في إطار الجواب على السؤال.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال، هو سؤال وجيه ويحمل في طياته كذلك بؤادر الجواب الذي سأقدم به.

هو سؤال وجيه، لماذا؟ لأنه كيعلينا الفرصة باش نتكلمو على "الشركة المغربية للمهندسة السياحية" اللي هي كتلعب واحد الدور استراتيجي مهم جدا، وكما كتعرفوا كانت 2 شركات، واحدة لتطوير خليج أكادير وواحدة لتطوير خليج طنجة واللي من بعد في 2008 تدجوا ولات الشركة المغربية للمهندسة السياحية، وهاذ الشركة فيما قبل كان عندها وعاء عقاري مهم جدا، وهاذ هو اللي استثمارته باش يمكن لها أنه عملت كثير من الفنادق

العمومي يعني من المنتخبين على المستوى المحلي والإقليمي والجهة، ولكن أغلب المشاريع غادي يكون استثمارات اللي هي ديال الخواص، وهاد الاستثمارات ديال الخواص هي اللي غادي تمكنا باش يمكن لنا أنه نصلو للرؤية ديال 2020.

ولكن الوظيفة ديال الشركة المغربية للهندسة السياحية هي أنها أولا تكون عندها تصور لماهية المنتجات بالنسبة للمغرب في هذا الإطار، وكذلك أنها تجلب المستثمرين وقدرتها على صياغة المشاريع.

نعم الميزانية الحالية غير كافية باش يمكن لك تقوم بكل هذا، ولكن هناك خطوة في الطريق الصحيح اللي عملنا هاد السنة، وهو أننا نقتراح أن دعم الميزانية ديالها 100% وأظن أنه السنة المقبلة نحن مقبلين كذلك على الرفع من الميزانية ديال الشركة المغربية للهندسة السياحية باش نمشيو في هذا الإطار هذا، باش يمكن لنا نعالجوا الاختلالات الآن ويمكن لنا أننا نبدأو في العملية ديال الأجرأة على أرض الواقع.

ولكن اللي يمكن لي أن أوكد عليه أنه الشركة المغربية للهندسة السياحية الآن في إطار تفعيل رؤية 2020، كثير من المسائل اللي اتخدت بالنسبة للمخطط الأزرق أو مخطط بلادي واللي احنا كنعمل بها الآن هادو من ثمار العمل ديال الشركة المغربية للهندسة السياحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

موضوع السؤال الثاني في نفس القطاع حول وضعية السياحة الجبلية والقروية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد المستشار لبطس السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

الحضور الكريم،

تعيش السياحة الوطنية على إيقاع تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي تحتاح العالم وترخي بضلالها على مسار وأداء اقتصادنا الوطني في مختلف مجالاته، وبالتأكيد فإن قطاع السياحة هو في طليعة القطاعات التي تدفع الثمن لأنها تعيش بواردات أبناء الدول المصدرة لكل شيء حتى للأزمة، ويتأكد ذلك بالملوس في كون عمق الإستراتيجية السياحية تستهدف سوق أوروبا الغربية، رغم العزم على تنوع الأسواق والذي لازال بعيد المنال.

وعلى هذا الأساس، السيد الوزير المحترم، فإن مقومات الأزمة في هذا القطاع الحيوي يقتضي بالضرورة استثمار خيار تنوع المنتج السياحي مع ضمان الجودة وتأهيل لهذا العرض السياحي المتنوع بحكم مؤهلات بلادنا

فوت الأراضي اللي ناتجة على خليج طنجة وأكادير، وضعيتها اليوم المالية تتعرف عجز.

واش هاد الشركة اليوم قادرة تحقق هاد الأهداف اللي جزء منها جاء في السؤال ديالنا؟

واش قادرة توابك كل المتطلبات تناع السياحة؟

واش غادي تنسناو ثاني حتى رؤية 2020 ونقولو كيف قلنا في رؤية 2010 اللي كانت واحد العدد تناع الأهداف مسطرة، نذكر منها على الأقل:

- عائدات بقيمة 48 مليار أورو من العملة الصعبة؛

- إحداث 600 ألف منصب شغل جديد؛

- نمو الناتج الداخلي الخام بمعدل متوسط قدره 8,5%؛

- مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام بـ 20% في سنة 2010.

واش غادي تنسناو ثاني حتى 2020 واغدي نقولو...؟ وبالتالي ما هي الأسباب التي أدت إلى اختلال الموازنة المالية تناع هاد الشركة؟ الآن يالله في عمرها 4 سنوات.

ولذلك، نريد منكم، السيد الوزير، العمل على إصلاح هذه الاختلالات من أجل مواكبة التطور السياحي تناع بلادنا، خاصة أنه يمكن نقول اليوم السياحة تتلعب واحد الدور كبير. لهذا، نرجو منكم العمل على إصلاح هذه الاختلالات، وما نقاوش تنسناو ثاني حتى 2020 عاد نجيو نبدأو...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار، تفضل.

السيد وزير السياحة:

شكرا للسيد المستشار.

واللي غادي يمكن أن أوكد عليه هو أنه ما غاديش ننتظرو حتى 2020 لأنه السبب ديال الاختلالات الموازانية ديال الشركة المغربية للهندسة السياحية أنه من قبل كان عندها وعاء عقاري، الآن ما ابقاش عندها وعاء عقاري اللي يمكن لها تستعملو باش يمكن لها أنها تكمل هادوك الاختلالات ديالها.

لهذا، في مشروع ديال قانون المالية الآن الحالي تم الرفع من الميزانية ديال الشركة المغربية للهندسة السياحية بتقريبا 100%، إذن هذا مجهود من طرف الحكومة لأننا نتعرفو الدور الأساسي اللي كتلعبو الشركة المغربية للهندسة السياحية، ولكن هاد 168 مليار ديال درهم اللي مطلوبة كاستثمار ما غاديش تجي من عند الشركة المغربية للهندسة السياحية، غنجي يعني ربما واحد تقريبا 1% إلى 2% من المساهمات ديال المال

بالنسبة لتأغازوت أو موكادور، إلى غير ذلك، هاذو بالنسبة إينا ماشي منتوجات اللي هي مغلقة على نفسها، الأساس بالنسبة لنا أنها تكون مفتوحة، لأن هاذوك السياح اللي كيجيو للسعيدية خصهم بمشيو للمناطق الموجودة في بركان وفي تافوغالت، واللي كيجيو مثلا لتأغازوت، خصهم بمشيو لإيموزار إداوتنان، إلى غير ذلك، اللي كيجيو مثلا لموكادور خصهم بمشيو لحاحا والشياظمة.

وفي هذا الإطار، يتم الآن التخطيط لمنتوجات على مستوى هاته المناطق، اللي هي فيها مدارات سياحية، اللي فيها معارض للمنتوجات القروية، اللي هي فيها مقاولات صغرى كيقوموا بها شباب اللي يمكن لها تقدم عروض بالنسبة للسياح، واللي فيها كذلك حتى المسألة ديال ما هو الدعم الذي يمكن أن تقدمه للسائكة القروية باش يمكن لها أنها تؤهل المنازل ديالها باش تكون الإقامة عند السائكة.

إذن كل هاذو مسائل، بالإضافة إلى مجموعة ديال (Les bivouacs) اللي هي مبرمجة، مجموعة ديال المآوي الخضراء، كذلك اللي هي أساسية بالنسبة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي العلوي:

نشكرك السيد الوزير على الرد ديالك وعلى الوضوح ديالك، ولكن احنا اللي ابغينا نوضحو لكم، السيد الوزير، احنا في المنطقة ديالنا الجنوب الشرقي اللي هي تعرف بالراشيدية وميدلت وزأكورة وورزازات وتنغير، اللي عندنا فيه عدة مشاكل اللي تتخطب فيها الجهة ديالنا، مثلا حذفوا لنا الخط الجوي اللي كيربط الراشيدية، هذا مشكل كبير عندنا في المنطقة ديالنا اللي هو الفنادق كاملة متضررة بهاذ المشكل هذا، اللي هو مشكل كبير وخطير، والفاعلين السياحيين ابغاو شي حل لهاذ المشكل اللي احذفو لنا الخط الجوي ديال الراشيدية وكذلك زأكورة.. ضعف الخط الجوي ديال وورزازات، اللي هو كايبة طائرة واحدة في الليل هذا حتى هو مشكل كبير. عندنا المشكل ديال النفق ديال تيشكا، اللي إلى ممكن تفعلوه، لحقاش الكل تيعرف الطريق ديال تيشكا والخطورة ديالها بالنسبة للمواطنين والسياحة.

ابغينا، السيد الوزير، تركروا والدولة كذلك تركز على الاستثمارات ديالها في المنطقة ديالنا ديال الجهة ديال الراشيدية وورزازات وزأكورة وتنغير، لحقاش الحكومة تركز غير على المناطق الأخرى، احنا ماشي ضد هاذيك المناطق ولكن حتى احنا ابغينا حقنا في هاذ الوطن، احنا ابغينا حقنا في الاستثمارات اللي تعرفها الدولة لهاذ المناطق اللي هي فيها مآثر تاريخية، وكندخل واحد العملة صعبة وتستخدم واحد اليد عاملة قوية، ابغيناكم

المستعدة في موقعه الجيو استراتيجي ومن طبيعتها المتنوعة والمتناسقة في آن واحد، ومن عمقها التاريخي والحضاري والثقافي الغني، وهو ما يحتم بالتالي إعادة النظر في ترتيب الأولويات في البرمجة والمخطط المالي للقطاع.

في هذا الإطار، نود أن نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي مساحة السياحة الجبلية في إستراتيجية الحكومة؟ وما هي معالم الخطة التي رسمتموها لتأهيل هذا الصنف السياحي والحامل لقدرات كبيرة من شأنها إرساء التنمية القروية والجبلية المندمجة وبنظرة شمولية وما فوق قطاعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن هذا السؤال.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل السياحة القروية والسياحة الجبلية هي أساسية جدا في إطار الرؤية ديال 2020، لماذا؟ لأنه أولا هي تخلق التشغيل الذاتي بالنسبة لكثير من السائكة وبالنسبة لكثير من الشباب، المسألة الثانية وهي أنها تنخرط في إطار الرؤية ديال التنمية المستدامة اللي هي أحد ركائز رؤية 2020، وثالثا لأنها كتنحول لنا بأننا نتمو الثقافة المغربية على المستوى القروي وعلى المستوى الجبلي وكذلك ما تزخر به من مؤهلات طبيعية وفلاحية وفي الصناعة التقليدية.

لهذا، فالمخطط اللي عندنا في إطار وزارة الفلاحة أولا بالنسبة هناك مناطق خاصة بالسياحة الجبلية، مثلا إلى اخذتي المنطقة ديال الأطلس والوديان هي منطقة اللي هي خاصة بالسياحة الأيكولوجية، بالمناطق الخضراء، بالأودية: واد درعة ولا واد دادس ولا واد اغريس، إلى غير ذلك، كل هذا التوجه ديالها الأساسي هو بالنسبة للسياحة الجبلية وبالنسبة للسياحة القروية.

كاين هناك كذلك المناطق الخلفية لكثير من المدن وكذلك من المواقع والمنتوجات، يوم الجمعة غادي تفتحو أول صالون اللي في تارودانت اللي هو للمناطق الخلفية، اللي غادي يكون فيه تقديم ديال المنتوجات الفلاحية والمنتوجات ديال الصناعة التقليدية والمنتوجات السياحية ديال جميع المناطق الخلفية في المغرب، وهذا أشنو كيعني؟ يعني بأن كاين هناك تنسيق مع قطاعات أخرى باش تكون الالتقائية، باش يمكن السياحة الجبلية ماشي فيها فقط زيارة المنتزهات، ولكن كذلك التمتع بما تزخر به من ثقافة سواء بالنسبة للصناعة التقليدية أو المكوث عند السائكة القروية، إلى غير ذلك.

إذن هاذي كذلك منتوجات اللي هي مهمة جدا، ولكن حتى المنتوجات الكبيرة اللي كيقوموا بها سواء بالنسبة لليكسوس أو بالنسبة للسعيدية أو

مهم جدا، اللي كيلعب فيها النقل الجوي ونحن في إطار دراسة إمكانية أنه يكون النقل الجوي لورزازات وكذلك للراشيدية في إطار ربما صناديق جمهورية لدعم النقل الجوي الجهوي، وكذلك نحن في إطار وضع خطة لكيفية إعادة الحياة للكثير من الفنادق اللي موجودة في ورزازات اللي البعض منها موجودة في مناطق أخرى وكذلك إعادة التنشيط بالنسبة للسينا.

ابدات تنتعش الآن، هناك لجنة اللي كتجتمع الآن على مستوى ورزازات باش يمكن لها أنها تعمل على هذا الإطار، وبالنسبة لنا إلى أحيينا ورزازات وعادوا مثلا الخطوط ما بين الدار البيضاء وما بين ورزازات موجودة ما بين الدار البيضاء وورزازات ولكن ما بين أوربا وورزازات وما بين الدار البيضاء والراشيدية، يمكن لنا أنه تعطيو واحد الدفعة أكثر.

بالنسبة لي أنا مستعد أننا نلتحق مع الإخوان اللي هما موجودين في المنطقة بالنسبة لورزازات والراشيدية وتكلمو على جميع هاذو ولكن اللي كناكد عليه وهو أنه هناك خطة كبيرة، خطة مندمجة بالنسبة للتنمية السياحية بالنسبة لهذه المنطقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا، السيد الوزير، في هذه الجلسة.

وفي انتظار وصول السيد وزير السكنى والتعمير الذي تلي أسئلته هذا السؤال، أريد أن أنتقل بكم إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية ريثما يصل السيد وزير السكنى والتعمير. تفضلوا السيد المستشار في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد محمد أقييب:

احنا الأولين في السؤال، سؤال لوزير التعليم.

السيد رئيس الجلسة:

توصلتم بالبرنامج الجديد المعدل في بداية الجلسة، تلي عليكم من طرف السيد الأمين، الترتيب الجديد، إذا كان السيد وزير السكنى والتعمير سيلتحق بعد لحظات ما فيها باس، السيد المستشار، باش نسبقو السؤال الفريد اللي كين عند وزير الصناعة التقليدية، عندو غير سؤال واحد وهو موجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية، وهو حول تأهيل البنيات التحتية الموجهة للصناعة التقليدية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط هذا السؤال.. نعتذر السيد المستشار على هذا التأخير.

المستشار السيد محمد أحمد حميدي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعطونا حقنا، السيد الوزير، في هذه الاستثمارات الله يجازيكم بخير. احنا نتعرفو بأنكم أتم في هذا الميدان، احنا فرحنا بالقدوم ديالكم كوزير للسياحة في هذه الحكومة واحنا نتعرفو الخدمة ديالكم والخبرة ديالكم الكبيرة في السياحة، ولكن هاذ المشاكل تتخبط فيها جهتنا منذ الحكومة اسميتو وتتطلبو محل لهذه المشاكل ولكن مازال لم تحل لحد الآن.

كايبة مشاكل ديال الطرق، تيجي الوفد السياحي سباق ولا شي حاجة، تيبقى الوفد السياحي في القافلة واقف تمايا، آش شادو؟ شادو واد، واد حامل شاد وفد سياحي كبير، بايت في الليل في الكار، هذا مشكل كبير.

عاود الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، ابغيناكم تتظمو واحد اللقاء، لحقناش الوقت لا يسمح لنا، لذلك نقترح عليكم لقاء مع الجهة ومع جميع الجهات اللي معنية بهاذ الأمر. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أنهيت حقك في الكلام، شكرا لك السيد المستشار، شكرا لك. وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير للرد عن تعقيب السيد المستشار بخصوص هذا السؤال، أريد أن أرحب باسمكم جميعا بالوفد الليبي الشقيق الذي يحضر معنا هذه الجلسة وهو وفد عن غرف الصناعة والتجارة بليبيا الشقيقة، نتمنى للسادة أعضاء الوفد مقاما طيبا في المغرب ونجاحا في أعمالهم، شكرا لكم على اللقاء، مرحبا بكم. أعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، فليفضل مشكورا.

السيد وزير السياحة:

المشاكل اللي طرحت هي مشاكل حقيقية وأنا أتفق معك بالنسبة لهذه المشاكل، ولكن ما تيعنيش بأن الحكومة ما كتعطيش الحظ والوقت الكافي بالنسبة لهاذ المنطقة، هاذ المنطقة أساسية لأن بالنسبة لنا هذا تراث يعني مجال سياحي مهم جدا اللي كنسميوه الأطلس والوديان واللي كتخترط فيه الراشيدية وورزازات، وبالفعل أن إشكالية الطيران مطروحة ولكن هناك إشكالية ديال الكثير من الفنادق اللي كتعيش مشاكل سواء مشاكل اجتماعية أو مشاكل ديال المديونية أو مشاكل ديال الإغلاق.

هناك كذلك إشكالية ديال الولوج واللي هناك دراسة حول إمكانية إيجاد نفق ما بين مراكش وورزازات، وكين إشكالية كبرى أخرى اللي طرحت وهو إشكالية ديال تدهور الصناعة السينائية، خصوصا بمدينة ورزازات.

كتعرفوا أنه الأكثرية ديال يعني التنشيط اللي كان سياحي بالنسبة لمدينة ورزازات واحد الجزء كبير منه كيجي من هاذ المسألة ديال السينا. إذن نحن في إطار مقارنة شمولية اللي كتلعب فيها البنية التحتية دور

أولا الانطلاقة غادي تكون من المنطلق ديال رؤية 2015 اللي هو البرنامج اللي كمشى عليه، كيتعتبر كخريطة طريق بالنسبة لوزارة الصناعة التقليدية واللي كيعتمد بالأساس على مخططات جهوية اللي وضعت رهن إشارة الجهات والمنتخبين اللي وافقوا عليها واللي على أساسها تعطوا مخططات جهوية، هاذ المخططات اللي رؤية 2015 كتقتضي باش من هنا 2015 نوصولو لـ 6 ديال المخططات.

هاذ السنة ديال 2012 منذ تولى هاذ الحكومة الجديدة وصلنا لـ 11 مخطط، يعني أننا ضاعفنا هاذ الرقم اللي كنا كتنتوقوه هو 6 مخططات، والأعلوية ديالها وقعت أو في طور التوقيع.

يجب التذكير كذلك، السيد المستشار، بواحد الرقم اللي هو مهم، كانت عندي مناسبة، السيد الرئيس، هاذ الصباح في إطار مناقشة الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية مع القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب اللي عرضت الرقم اللي هو مهم، وهذه المناسبة ابغيت باش جميع السادة المستشارين يسمعوها، رقم البنيات التحتية اللي كساهم به وزارة الصناعة التقليدية واللي ساهمت به في 2012 هو 22 مليار سنتيم، ولكن بفضل الشراكة أولا مع هاذ المخططات الجهوية وبفضل الشراكة مع فاعلين متداخلين، قدرنا نوصولو لـ 87 مليار، يعني أي درهم توضع في المجال ديال البنيات التحتية جاب لنا 4 ديال درهم، إذن هاذ الشيء باش نفسر بأنه الخطة ديال الشراكة والميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية كتعتبر كرافعة، بطبيعة الحال بالضافر ديال الجهود ديال جميع الشركاء يمكن أننا نضاعفوا ثلاثة مرات وأربع مرات الإنجاز ديالنا.

الشق الثاني من السؤال ديالك، السيد المستشار، واللي كيتعلق بالتنمية ديال الصناعة التقليدية القروية وبالخصوص ديال المرأة القروية، هناك بطبيعة الحال ما يسمى بدور الصانعة اللي هو منتج جديد واللي الآن جهزت فيه 19 دار صانعة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، احتفظوا بواحد شوية الجواب ديالكم في التعقيب الله يجازيكم بخير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أمحيدي:

شكرا السيد الوزير.

بكل صراحة نحن لا ننكر الجهود الجبارة التي تقوم بها، السيد الوزير بكل صراحة، وخير دليل هو المجمع ديال الصناعة التقليدية بطنجة، وفي عهد الحكومة السابقة كان المبلغ المرصود هو 5 مليون درهم، ولكن بفضل الجهود ديالكم وصل حتى 13 مليون درهم، وكذلك المجمع ديال أصيلا اللي كتنناو منكم، السيد الوزير، وكطلبو منكم وهو الإسراع ديال بداية الأشغال.

ولكن هناك مشاكل، السيد الوزير، لأن متراكمة بكل صراحة، وفي

تعاني العديد من المدن المغربية من خصائص كبير في البنية التحتية الموجهة لقطاع الصناعة التقليدية، بالرغم من توفرها على مؤهلات سوسيو ثقافية وسياحية مشجعة على رؤوس الأموال الوطنية والخارجية، وبالرغم من الأهمية البالغة التي يلعبها قطاع الصناعة التقليدية في إنجاح ومواكبة التنمية الاقتصادية من خلال الإنتاج والمساهمة في التنمية الجهوية، وخلق الآلاف من مناصب الشغل المباشرة، وتنشيط العديد من القطاعات الموازية خاصة القطاع السياحي، بالإضافة إلى تدعيم مقاربة النوع والارتقاء بدور المرأة لاسيا في العالم القروي.

وكمثال على ذلك، المرأة القروية بعمالة الفحص-أنجرة التي تتميز بمهارة فائقة في صناعة النسيج التقليدي، تقوم بإعالة عائلات من خلال هذه الحرفة، غير أنه لا يتوفر بتراب هذه العمالة أي فضاء خاص بمزاولة هذه الحرفة الأصيلة، فإن الجهود المبذولة لازالت محدودة حيث تنعدم البنيات التحتية للصناعة التقليدية ولا تتوفر جل المدن المغربية على مجمعات للصناعة التقليدية وغياب فضاءات خاصة بمزاولة الأنشطة الحرفية، كمناطق صناعية خاصة بالصناعات التقليدية الذين يعيشون مشاكل عويصة مع الساكنة، حيث أنه من شأن إحداث هذه الفضاءات ومعالجة مشكل تداخل المحلات الحرفية بالأحياء السكنية والتي تؤدي بالسلطات العمومية في عدة حالات إلى الإغلاق التعسفي، ما يسبب في عدة مسائل اجتماعية لهؤلاء.

ولقد سبق لنا أن طرحنا سؤالا كتابيا إلى السيد وزير الداخلية بهذا الشأن، غير أن المشكل ما زال مطروحا ويجب حله من خلال إحداث هذه الفضاءات.

أمام هذا الوضع، السيد الوزير، نساألكم: ما مقاربتكم القطاعية للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية؟ وهل تتوفر وزارتك على برنامج واضح ودقيق يتعلق بإحداث فضاءات خاصة بالصناعة التقليدية وبدعم الأنشطة الحرفية للمرأة القروية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الصناعة التقليدية للجواب على هذا السؤال.

السيد عبد الصمد قيوخ، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم على وضعه هذا السؤال اللي غادي يعطينا مناسبة لتوضيح الاستراتيجية التي تهجها وزارة الصناعة التقليدية فيما يخص انتشار وبناء مجمعات ديال الصناعة التقليدية على جميع التراب الوطني كما جاء في سؤاله.

الجهوي اللي قدرنا نوجدو لها الموارد المالية، آخرها هو المركب ديال واد لادو اللي تفضل صاحب الجلالة نصره الله بتدشينه، واللي طلب العروض أبان على واحد التقصديال 5 مليون ديال درهم اللي تجندنا باش نزيدوها، كذلك المركب ديال طنجة اللي ابغينا نديروه في واحد الحلة وواحد (La façade) تكون راقية اللي تكون كتمثل القيمة الثقافية والاقتصادية ديال طنجة.

إضافة إلى دور الصناعة اللي هو منتج جديد واللي كيم الوسط القروي، لأن 19 دور صناعة جديدة وعندنا 18 في طور الإنجاز، واحنا منفتحين أننا ممكن أننا تقدر نوصلو 20 أخرى، إذن في 2013 إلى تجندنا في إطار الشراكة دائما في إطار الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية اللي كنعبر كرافعة تقدر نوصلو لـ 40.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، شكرا لك.

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة حول تبسيط مسطرة الترخيص للبناء بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق التجمع الوطني للأحرار، السي المهاشي تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

نطرح عليكم هذا السؤال والمتعلق بمسطرة ترخيص البناء بالعالم القروي، وهو في الحقيقة سؤال قديم جديد، وطرحه بهذا المجلس عدة مرات ومن مختلف الفرق البرلمانية وعلى عدد من الوزراء تعاقبوا على هذا القطاع، دليل على أن ترخيص البناء بالعالم القروي يعرف مشاكل وتعقيدات حقيقية، دليل كذلك على أن الحكومة والحكومات السابقة لم تنجح في إيجاد الحلول الملائمة لتبسيط مسطرة الترخيص للبناء في العالم القروي رغم كل المجهودات التي بذلت والتي تقر بها جميعا.

السيد الوزير المحترم،

طرحت عليكم هذا السؤال انطلاقا من معاناة سكان العالم القروي، ففي جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، وخاصة إقليم سيدي سليمان، لازال المتضررون من الفيضانات السابقة والذين هدمت مساكنهم وبيوتهم لم يتمكنوا بعد من الحصول على التراخيص من أجل البناء بمواصفات السكن اللائق، نظرا لهذه التعقيدات التي ذكرت، وهي تعقيدات مسطرية أساسا.

هناك أيضا شريحة عريضة من السكان القرويين ليست لهم الإمكانيات المادية لتوفير مصاريف المهندس الطوبوغرافي، تسديد كلفة الرسوم الجماعية، كلفة تصميم الخرسانة المسلحة، هذه المصاريف تفوق قدراتهم المادية،

عهد الحكومة السابقة، هناك مرافق سياحية واقتصادية كبرى، هذا هو المشكل اللي كيخصنا احنا التسويق ديال الصناعة التقليدية، لم يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار إحداث فضاءات ديال الصناعة التقليدية، وخير دليل وهو الميناء الترفيهي ديال طنجة، الميناء المتوسطي كذلك ديال طنجة، ومارتشيكا ديال الناظور، هاذي بوابة ديال المغرب حول أوروبا اللي ما فيهاش هاذ الفضاءات هاذو.

إذن كنتي، السيد الوزير، باش غادي تداركو هاذ المسائل فيما يخص هاذ المشاريع الكبرى اللي غتكون فيها الصناعة التقليدية وهي العمود الفقري ديال المجتمع المغربي، لأنه واحد الشريحة كبيرة اللي كنتي لها.

هناك بعض المشاكل اللي كقولو، السيد الوزير، عندما نتكلم عن فضاءات، هناك مشكل في تطوان، بكل صراحة ولكن هذا راه كان في 2003 الذي تم الترحيل فيه وهو الحرف ديال الفخار، تم ترحيل هؤلاء على أساس بأن التوسيع ديال الطريق الرابطة بين تطوان والفندق، ولكن هؤلاء ابقاو متشردين والمشكل، السيد الوزير، فين داوهم؟ داوهم إلى جانب الواد، جات الفيضانات ديال 2010 وكان بعض الصناع بكل صراحة الحالة النفسية دياهم إلى حد الآن متشردة وهول الصدمة ديال الفيضانات اللي وقعت لهم وخصوصا الواد والسيول اللي كان في ذيك الوقت هذاك، فهناك شهادة من طرف السلطة المحلية، تشهد بهاذ الشئ ديال الخسارة اللي تعرضوا لها هاذ الناس، والعدد دياهم 24. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غير كنتيم للجواب دياي، الوزارة عندها توجه، ودائما أقول وأؤكد وأكرر في إطار الشراكة، مجموعة ديال السادة المستشارين، منتخبين، رؤساء جماعات ومجالس إقليمية ومجالس جهوية، نحن في إطار الشراكة مستعدين، لأنه كما قلت راه الرقم ديال وزارة الصناعة التقليدية كنعبر من أقرر الميزانيات ديال الوزارات، لأنه لما كنشوفو الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية تمثل 0,02 في الميزانية العامة، ولكن كما قلت رغم هاذ الضالة ديال هاذ الميزانية اللي هي 300 مليون ديال درهم، قدرنا نديرو بها مليار و200 مليون ديال درهم، 120 مليار سنتيم ديال الاستتار، وفي 2013 بنفس الرقم ابغينا نوصلو لـ 140 مليار ديال السنتم ديال الاستتار وذلك بفضل الشراكة.

هذا فيما يخص الجهة الشمالية، هناك واحد العدد ديال البرامج اللي داخلين في المخطط الجهوي وهناك كذلك برامج اللي خارجة من المخطط

وضع وثائق التعمير ونعطيو وثائق التعمير لعدد من الجماعات القروية بقدر ما غنمتمكنو من تسهيل العمل بالنسبة للجماعات المعنية للمواطنين والمواطنات.

وأخيرا، طرحتمو المشكل ديال المساعدة الهندسية، كذلك ربما أنا سنخصص في سنة 2013 في إطار مقارنة مختلفة بالمقارنة مع كان معمول به وانطلاقا من الصندوق ديال التنمية القروية والموارد اللي كنتوفرو عليها احنا كوزارة ديال السكنى في هذا الصندوق أنا سنطور أكثر المساعدة الهندسية اللي كتقدم للمواطنين والمواطنات باش نمكثهم أنهم يتغلبوا كذلك على هذا الحاجز، إذن وعيا منا بأهمية هذا الموضوع نتمنى أنا نلحو هذا المشكل كما قلت لكم في القريب العاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

كذلك تعقيبي سيكون مختصرا، السيد الوزير. أولا أشكركم على الجهود اللي كنتويو تديروها في هاذ الإطار، وخاصة على ما قلت أن دورية ستخفف من المعاناة نوعا ما.

هناك موضوع آخر في انتظار هذه الدورية وفي انتظار انعكاسها وفي انتظار ماذا ستخففه، هناك موضوع آخر، السيد الوزير، أريد أن أطرحه معكم جاء في سؤالي حول الرسوم الجبائية الجماعية، فأنتم في الحكومة تقترحوا، راه ما يمكنشاي واحد السيد اللي باغي بيني، كتعرفوا في العروبية ما غينيشاي 100 مترو، خصو بيني على الأقل واحد 250 والكوري وإلى آخره واحد 300 متر، إلى احسبتي لها 20 درهم للمتر كرسوم راه كتفوق الطاقة ديالو، ملي كيحي بحسب ما بينو وما بين الطوبوغراف كيلقي واحد 10 آلاف 12 ألف درهم، تلك 12 ألف درهم لا يتوفر عليها، لأن الوضعية راكم كتعرفوها.

وكان سبق للجماعات المحلية، بعض المجالس، أنه صوتوا على أساس أنه تكون الرخصة في البادية بالمجان، بعض الجماعات الفقيرة، وترفضت لهم من طرف الوزارة الوصية، وجاء مرسوم يقول بأنه خاص تكون 20 درهم اللي يخلصها كل واحد.

إعادة النظر في هذا المرسوم، إعادة النظر في هذه المصاريف تخفيفا لمعاناة سكان العالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب، في دقيقتين.

وبالتالي فإن سكان العالم القروي، السيد الوزير المحترم، مكرهون للجوء إلى البناء العشوائي، مما يفتح الباب على مصراعيه للرشوة والربونية والمحسوبية وكذا المخاطر الناتجة عن بناء غير لائق.

فأنتم، السيد الوزير المحترم، ومنذ توليكم المسؤولية على القطاع، هل فتم بتقييم للمشاكل التي يعاينها السكان القرويون من جراء هذه التعقيدات؟ وهل لديكم تصور لحل هذه الإشكالية في المستقبل القريب؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار.

الجواب ديالي غيكون قصير وواضح، هاذ المشكل طال، وأعتقد أنه وأنا متفق مع كل ما ورد في سؤالكم من انعكاسات سلبية على حياة المواطنين وعلى مشاريعهم السكنية، وعلى هذا الأساس ننظر في الأسابيع القليلة المقبلة وقبل نهاية هذه السنة أننا وبشكل انفرادي -أكاد أقول- لأنه هناك بعض الأمور المرتبطة ببعض الوزارات الأخرى ولكن احنا في نهاية المطاف اخذنا على عاتقنا أن نصدر دورية جديدة موجهة إلى الوكالات الحضرية وغتكون سارية المفعول كما قلت لكم في الأسابيع القليلة المقبلة اللي غتتسط كثيرا من مساطر البناء في العالم القروي وغتتاول تتجاوز المشاكل المرتبطة بالتأويل الحاصل وما غندخلش في التفاصيل المرتبطة بالهكتار والبناء.

إذن هذا الأمر هذا غادي نحاولو نعالجوه بناء على مسطرة اللي غادي غنطلبو من الوكالات الحضرية أنها تمشي في هاذ الاتجاه، وأعتقد أن الجماعات القروية عموما لا يمكنها إلا أن تسائر هذا الأمر لأنها كذلك تشتكي بالنظر للضغط ديال المواطنين المختلفين.

إذن أتمنى أنه بهذا الشكل وفي انتظار أننا نراجعو القوانين ديال التعمير بشكل أعمق في غضون سنة 2013 أن هذه الدورية تفرج إن شاء الله على المواطنين وعلى المواطنين.

مسألة ثانية هي المرتبطة بالبرامج السكنية، بحيث أنه في إطار تدخلاتنا والمساحة اللي عندنا في التدخل ديال العالم القروي والتنمية في العالم القروي سنعمل على وضع الأسس لبرامج سكنية قدر الإمكان طالما أنه يمكن أن تناسب الطلب، لأنه كتعرفوا الخصوصيات ديال العالم القروي الناس كيغيو يسكنوا في الأرض دياهم أو فيما يتوفرون عليه من إمكانيات، إذن سنسعى إلى إيجاد متنوع والي يمكن كذلك يكون موجه للسكن في العالم القروي، وسنبور ذلك في غضون سنة 2013.

نفس الشيء بالنسبة للوثائق ديال التعمير لأنه بقدر ما سنسرع من

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

أعتقد أنني أفهم تماما هذا المطلب هذا، اللي يمكن لي نشوف كيفاش ندرسوه على مستوى الحكومة، لكن تعلمون أن ذلك ليس من اختصاصي المباشر ولكن سأقل هذا الأمر للتداول في شأنه مع الوزارات المعنية وعلى مستوى الحكومة ككل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة، وأول سؤال في هذا القطاع حول السياسة الدوائية الجديدة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل الأخ المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

لقد تم الشروع الفعلي في تطبيق سياسة دوائية جديدة كما التزمت الحكومة بذلك في برنامجها وذلك من خلال تخفيض الثمن حوالي 300 دواء، منها أدوية ذات أئمة جد مرتفعة، مما يجعلها في متناول المرضى. وإذ نشيد بهذا الإجراء العملي الذي سينعكس إيجابيا ومباشرة على المرضى، ونحييكم، السيد الوزير، على هذا المكسب الهام، فإننا نشير إلى أن مئات الأصناف من الأدوية مازالت أثمانها في غير متناول المواطنين الفقراء بالخصوص.

وقد صرحتم، السيد الوزير، أن هناك دفعة قادمة من التدابير تهم التخفيض في باقي أصناف الأدوية، ونود أن نعرف منكم، السيد الوزير، تأثير هذا الإجراء الهام على المواطنين المرضى؟ وهل الأدوية المعنية فعلا تهم مشتريات وزارة الصحة فقط كما تم الترويج له مؤخرا أم أنه يمس المواطنين مباشرة؟

كما نود أن نعرف مدى استفادة المستشفيات العمومية، وبالتالي المرضى من هذا الإجراء على مستوى كمية مشترياتها من الأدوية، علما أن التخفيض من ثمن الدواء سيعني أن نفس الميزانية المخصصة لها ستشتري بها كمية أكبر من الأدوية.

ونريد كذلك معرفة الجدولة الزمنية للتدابير المقبلة والملاحم العامة للسياسة الدوائية الجديدة التي شرعتم في تطبيقها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزيرين المحترمين،

أولا أشكركم، السيد المستشار، على هذا السؤال. فمذ شهرين باشرت الوزارة إلى سن سياسة وإخراج سياسة دوائية شمولية في المغرب باش يكون أحسن ثمن ديال الأدوية لا للمصنع، دائما تنعواؤها، أحسن ثمن للموزع وأحسن ثمن للصيدلي، فأول مرة كانت هاذ الطريقة تشاركية وتوافقية مع جميع المهنيين ديال القطاع، ممثلين كأشخاص، ممثلين كهيئات ديال الصيدالة وممثلين كقنابات، فبالإجماع تم الاتفاق مع هاذ الناس كلهم، هاذ المهنيين، باش يوقع تخفيض ثمن الأدوية على مرحلتين:

المرحلة الأولى اللي بدات اللي كتهم 320 دواء، هاذ 320 دواء اخترنا الأدوية اللي غالية، اللي جملها كتقدير أكثر من 500 درهم لأن المواطن ما يقدرش يشريها، رقم المعاملات ديال هاذ الأدوية هي 827 مليون درهم، وجل هذه الأدوية انخفضت ولا اللي انخفضت ولا اللي غادي تنخفض بأكثر من 50%، فمثلا نعطي بعض الأمثلة:

- علاج السرطان، كين الدواء غادي نقول لهم بـ (DCI)، ما قلتش الدواء كيفاش تيتباع في الصيدلية باش.. (Carboplatine) مثلا ديال محاربة داء السرطان نقص بـ 83%؛

- داء سرطان الثدي العلاج ديالو كين واحد الدواء اسمه (Letrozol) نقص بحوالي 50%؛

- الدواء ديال الجهاز الهضمي اللي تنستعملوه بزاف (Omeprazol) نقص بـ 51%؛

- داء الجهاز التنفسي مثلا (Fluticasone) نقص بـ 56%.

المرحلة الثانية، اللي غادي تكون إن شاء الله ابتداء من 2013 اللي ابدينا نخدمو عليها، هاذ المرحلة الثانية غادي تهم تخفيض عدد جد مهم من الأدوية، ما يقارب الألف أو أكثر من الألف ديال الأدوية، واللي غادي يتم تحيين ديال المرسوم اللي تيجد ثمن هاذ الأدوية اللي قديم وقديم جدا يعود إلى سنة 1960 مع تدابير موازية مصاحبة باش نحافظو على التوازن المالي والاقتصادي ديال الصيدالة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

أكدتم على هاذ القضية مرارا، لأن هاذ الأدوية كلها والألف اللي غادي تجي غادي تنقص، والدواء في المغرب غادي يرجع بحال جميع البلدان. أنا غادي أؤكد على 2 أو 3 النقط:

النقطة الأولى، الدواء في المغرب غالي أولا اعلاش؟ لأن السبب الأول هو سبب قانوني، القانون اللي يتحدد المساطر اللي تتحدد ثمن الأدوية قديم 1969:

السبب الثاني اجتماعي واقتصادي يعني القدرة الشرائية للمغربي ضعيفة، فالمغربي أو المغربية تبيخر أقل من 400 درهم للشخص في السنة للأدوية، آش غادي يدير بـ 400 درهم للشخص في السنة للأدوية لأن ما كيقدمش يشري هاذ الأدوية.

السبب الأخير هو ضريبي، هاذي خصنا تتعاونو عليها، ضريبة (TVA) في المملكة العربية السعودية على الأدوية 0%، في الجزائر 0%، في فرنسا 2,1%، في إسبانيا ما تتدورش 4%، احنا في المغرب باقين 7%، واشكون تبيخر هاذ 7%؟ أخيرا راه تبيخرها المواطن ولا المواطنة، هاذ الشي خص تتعاملو معه إن شاء الله مجدية ويكون خير. شكر السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ومنتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع وموضوعه هو الأقطاب الجهوية للمستعجلات، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ ادبدا بطرح السؤال.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات الاجتماعية الحيوية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة المواطنين والتي يجب الاهتمام بها بشكل دائم ومتواصل، لكننا ومع كامل الأسف نلاحظ أن هذا القطاع لازال يعيش ويتخبط في مجموعة من المشاكل وخاصة على مستوى أقسام المستعجلات بالعديد من المستشفيات الوطنية.

السيد الوزير، في إطار إعادة تنظيم وتحديث العرض الاستشفائي على صعيد قطاع المستعجلات، التزمت وزارتم بتاريخ 17 أبريل 2012 بإحداث نظام فعال للإقذ والمستعجلات على الصعيد الوطني خلال إحداث 4 أقطاب جهوية نموذجية للمستعجلات بكل من وجدة والدار البيضاء وسيدي بنور ومراكش.

وفي هذا السياق، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، ما الذي قامت به وزارتم لحد الآن لتفعيل هذه الأهداف من

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أولا شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات الهامة والتي أعطيتها لنا بالأرقام، والتي المواطنين مرتاحين لهذه القرارات، هي قرارات كما جاء في الجواب ديالكم هي قرارات مشتركة، ونحن نعلم، السيد الوزير، أنه الصحة هي أساس المواطن، فإذا كان العلم من المهدي إلى اللحد فأصبحت الصحة قبل الولادة وبعد المات في الدول المتقدمة حتى ظروف المات يتم فيها يعني دراسة وتحليلات.

إذن العنصر الأساسي هو الصحة بالنسبة للمواطن، هاذ القطاع مهم وما نراه منكم، السيد الوزير، ليس مجاملة إنما قرارات سياسية جريئة فيما يخص الدواء، ولا فيما يخص القرارات الأخيرة حول الأطباء في القطاع العمومي وتشغيلهم في القطاع الخاص والتي جل المواطنين واحنا درنا واحد اللقاءات كابين المد والجزر، في هاذ القضية ديال الدواء كابين الناس اللي يدعون على أنه يوهمون المواطنين بأنه أدوية جينية.

تتطلبو من السيد الوزير باش يشرح بأنه هاذ المسألة، احنا ماشي خبراء في هاذ الشي، أتم أدري منا، باش المواطن يعرف بأنه هاذ الدعاية هي غير صحيحة، هناك أدوية اللي هي متفق عليها وعندها واحد الطابع ديال المراقبة.

هناك كذلك الجزر والمد فيما يخص الأطباء، هناك أطباء شرفاء من يعمل في القطاع العمومي وتتطلبو من الوزارة باش تدعمهم وباش تزيد تساندهم وباش تقويمهم على العمل اللي كيديروه، هناك أطباء سامحهم الله اللي كيشغلوا 80% في القطاع الخاص و20% في القطاع العمومي، بطبيعة الحال ما غاديش... لكن المواطن والشعب المغربي مع هذه القرارات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، أولا باش نطمئن الرأي العام فهاذ الأدوية كلها نشرناها، ما كابين حتى شي حاجة، الناس غير القليل والقال، يعني هاذ الناس قبل ما نشرو اللائحة أنا اقريت في الصحافة بأن هاذ الشي ما غادي يكون والو، امنين كان قريت البارح في الصحافة بأن هاذ الدواء تقصوه غير للناس الأغنياء لأن نقصنا غير من 500 درهم للقوق، يعني كما درنا لها. أنا أطمئن الرأي العام أن الأدوية في المغرب غالية وغالية جدا والبرلمان ولا أتم

(Réanimation)، هاذ الوحدات الاستعجالية المتنقلة اللي احنا في الاقتناء دياهم، أنا نتظن إما أواخر السنة أو ابتداء من يناير غادي يكونوا إن شاء الله، غيركونوا بسيارة الإسعاف بمثابة مستشفيات صغيرة، فيها كل التجهيزات، باش المواطن...

وهاذ الوحدات الاستعجالية المتنقلة أول مرة في تاريخ المغرب، اخذينا الرقم 141، 1-4-1 غادي يكون رقم وطني لأي مواطن يمكن يعيط ليه مجانا باش هاذ الوحدات الاستعجالية تمثي ليه، احنا غنبدوا بالتدرج، ما غاديش نبدوا في يوم واحد على الصعيد الوطني، ما عندناش الإمكانيات، وأشرت للموارد البشرية خصوصا، احنا غادي نمشيو بالتدرج في هاذ النقطة.

النقطة الثانية هي 80 وحدة من مستعجلات القرب، هاذي جديدة كذلك، يعني المناطق النائية غيركون فيها مستعجلات القرب اللي ما عنديش الوقت بنسطها، وحدات استعجالية دبال الأبحاث الحوامل، 4 أقطاب اللي أشرت لهم في بن أحمد، في وجدة، في مراكش والدار البيضاء اللي غيبدوا ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله.

اقتناء المروحية الطبية، إلى اعقتلي كنت أشرت لها، وهادي ما ابقاش كلام راه اقتنيها موجودة في مراكش، أسبوع أو أسبوعين غادي تبدأ. شكر السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، يمكن الاحتفاظ بباقي الجواب في التعقيب. كاي تعقيب من الإخوان؟ تفضل السي أديبا.

المستشار السيد الشيخ أحمدو أديبا:

شكرا السيد الوزير.

غير في نفس السياق، في إطار وضع هاذ الإستراتيجية، السيد الوزير، واش استحضرت العمل الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي حاليا، المنكب على وضع الإستراتيجية دبال الجهوية؟

السيد الوزير، ألا ترى معي أن هناك إجحاف وتهميش في حق ساكنة الأقاليم الجنوبية؟ حيث أنكم، السيد الوزير، ربما التشخيص دبالكم للخريطة اللي درتو للمغرب حدم مراكش، وهاذ الشي، السيد الوزير، إجحاف في حق الساكنة وهذا ماشي معقول لأن كان على الأقل يكون ذاك الشي نسبي.

فيما يخص، السيد الوزير، مقتضيات الدستور، الخطب الملكية التي أكدت أن هناك تطبيق الجهوية والتطبيق دبالها غادي يكون في البداية في الأقاليم الجنوبية، السيد الوزير، احنا كنشوفو من جهتنا على أن هاذ الشي اللي درتو هو إجحاف وهي رؤية ربما ضيقة جدا في هاذ الباب.

كما تعلم، السيد الوزير، في الأقاليم الجنوبية عندها مركز استشفائي واحد دبال مولاي الحسن بلهدي الذي يعتبر الوجهة الوحيدة لساكنة الجهة

خلال إجراءات وتدبير مملوسة في أرض الواقع؟

ثانيا، هل استحضرت وزارتم العنصر البشري في إحداث هذه الأقطاب، خصوصا ونحن نعلم أن مشروع القانون المالي لهذه السنة لم يعرف إحداث المناصب المالية لتطبيق هذه الإستراتيجية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا أشكرك على هاذ السؤال. احنا متفقين بأن المستعجلات في العالم كله هي مرآة المستشفيات، يعني كندخل للمستعجلات نعرف أشنو كاي في القطاع وتعرف المدير كيف دابر بلا ما تشوفو.

وللأسف في المغرب كاي نقائص، كاي اختلالات عديدة وكثيرة، من بينها:

أولا، المفارقة الكبيرة بين العرض والطلب، فالعرض اللي نتقدموه احنا كوزارة وكحكومة إلى يومنا هذا في المغرب ضعيف جدا بالنسبة اللي نيتطلبوه.

كاي مشكل البنيات التحتية، مشكل التجهيزات، نقص حاد في الموارد البشرية، نقص في التكوين والتكوين المستمر هذا مهم جدا، تيقال أن في المستعجلات الاستقبال يساوي أكثر من 60% من العلاج، إلى استقبلناه، لأن تيشوفوا الناس ببذلات بيضاء شي تيدوزوا احدها متيسلموش عليه، هاذ الشي ماشي تنقول كلام ماشي هو هذا في محلو بالنسبة للموارد البشرية، بالعكس عندنا ناس شرفاء نهاء، كندوي عموما في مشكل المستعجلات. فتنظيم المستعجلات هي من أولويات وزارة الصحة، من الأولويات إلى جانب جوج دبال الأولويات آخرين، هي الصحة العقلية والنفسية، وهي السياسة الدوائية اللي تذاكرنا عليها قبل قليل.

التدابير التي بادرت الوزارة إلى اتخاذها والآن في الأجرأة ديالها:

أولا، إعادة تنظيم وتعزيز الاستعجلات الطبية بمقاربة جديدة، وهاذ الشي اللي أعلنت عليه وأكدت عليه السيد المستشار المحترم وأشكرك، أشنو هي المقاربة الجديدة؟

احنا تنقولو المستعجلات خص مقاربة استشفائية ومقاربة ما قبل الاستشفاء، مهم جدا 63% من المرضى دبال حوادث السير الخطيرة يموتوا إما في البلاصة إما في سيارة الإسعاف، المستشفى خصو يخرج للمريض باش يتي يتسنه، كيفاش غيركون هاذ الشي؟

أولا بمصالح المساعدة الطبية الاستعجالية (Service : SAMU d'Aide Médicale Urgente) والوحدات الاستعجالية المتنقلة (Service Mobile d'Urgence et de SMUR)

غادي يكون تابع للمركز الصحي الجامعي دبال أكادير، لأن عاود ثاني ماعدناش الإمكانيات، لا الموارد البشرية ولا الموارد المادية، باش كل مدينة مدينة يكون فيها مركز صحي جامعي، بنداو بهاذ الطريقة مركز صحي جامعي بأكادير وملحقة صحية جامعية في العيون.

أخيرا اللي ابغيت تقول لك أنا كنت طالب من السلطات وأنا في إطار بزاف دبال الإخوان كيجبو عندي كنتناقشو في هاذ الموضوع، باش احنا فكرنا بناء في أقاليمنا الجنوبية العزيزة واللي كنتستهل كل خير بناء مدينة طبية صغيرة، المشكل وأنا كطرحو لك، السيد المستشار، اللي تعاوننا فيه وتعاونو فيه، ما لقيناش وعاء عقاري إلى يومنا هذا، وكنا فكرنا في ذاك المستشفى اللي كاي على المستعجلات، إلى يومنا هذا كنعلمو على الوعاء العقاري واضطرنا أنه باش نكبرو قسم المستعجلات وهذا ماشي حل، خصنا واحد الوعاء عقاري حتى احنايا باش الساكنة تحس، إلى يومنا هذا للأسف مازال ما لقيناش وأنا نواعدك أننا غادي نخدمو يد في يد وأنا مستعد نجي عندكم ونستقبلك باش نخدمو ونزيدو للأمام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننقل إلى السؤال الثالث والأخير في قطاع الصحة وموضوعه وضعية الصحة النفسية بالمغرب، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي، تفضل الأستاذ العلافي لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

أصبحت الصحة النفسية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة مثار تساؤلات كثيرة في ظل التقارير والإحصائيات، سواء منها الوطنية أو الدولية، التي تثير إلى ارتفاع عدد المصابين بأمراض نفسانية، إلا أن المثير في الأمر هو أن المصابين بأمراض عقلية وعصبية يتعرضون لانتهاكات جسيمة ترتكب ضدهم، حيث يتعرضون للاحتجاز ويكبلون بالسلاسل والأقفال في مجموعة من الأضرحة، ومرد ذلك إلى الخصاص والنقص الذي يعانيه الطب النفسي بالمغرب والذي يتمثل في قلة الأطباء والخبراء المختصين في هذا الميدان وغياب التجهيزات ووسائل العمل الضرورية.

ومن هنا لا بد أن نقر بأن مسؤولية عدم الاهتمام بالصحة النفسية ليست فقط مسؤولية المريض أو المجتمع وإنما مسؤولية وزارة الصحة وكل الجهات الرسمية التي تهتم بهذا المجال، وبالتالي لا بد من التفكير في إيجاد صيغة للتعامل مع هذه الشريحة بغية تحقيق وعي جماعي بها. كما أن مشكل تكلفة العلاج وعدم وجود مراكز كافية للرعاية النفسية يجعل المغرب محتلا

الجنوبية، إضافة كذلك إلى إقليم السارة يعني هذا المستشفى اللي هو عليه واحد الضغط كبير، ولكن، السيد الوزير، يعرف واحد النقص حاد سواء الموارد البشرية، سواء حتى بالنسبة للمعدات الطبية، أهمها كذلك، السيد الوزير، قسم المستعجلات كنلقاو خصاص فيما يخص الأطر الطبية، فيما يخص كذلك، السيد الوزير، كنلاحظو كاي بعض الأطباء اللي هما كيشغلوا محسوبين غير في الأوراق على المستشفى ولكن للأسف كيمشيو يخدمو في مصحات في شمال المملكة، بحال دابا كنديروا اتما ثلاث دكاترة في واحد القسم كيديروا التناوب، كخدم واحد و20 يوم كيمشي الآخر يعني هذا المستشفى، السيد الوزير، لحد الآن غير كاف باش يستعمل هذا الضغط اللي عليه.

في نفس السياق، السيد الوزير، هناك بعض الحالات المستعجلة اللي كتجي من سيدي بنور للجديدة، بعض العمليات كيرفضها المركز الاستشفائي دبال الجديدة بدعوى أن هناك دورية مشتركة مع الوزارة هي اللي قالت لهم بلي خصهم يرجعوا لنفس المنطقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد عن تعقيبكم، تفضل.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، بعجالة أولا أنا ربما غير متفق مع الرؤية دبالك، ما كايينش رؤية ضيقة اللي كنتستثي الأقاليم الجنوبية، حاشا ما عمرها تكون هاذي، أنا شخصيا قبل ما نكون وزير زرت الأقاليم الجنوبية ماشي باش ندير السياحة باش نشوف من الناحية الطبية كعميد كلية الطب ثلاث مرات، وإن شاء الله إلى يومنا هذا ما زرتهاش، ابغيت زورها وناخذ وقتي فيها يعني ماشي باش تنساري فيها، نمشي مع طاقم باش نخلو المشاكل دبال الساكنة في عين المكان.

النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها الرؤية دبال التدبير لهذا القطاع بوزارة الصحة هي أولا طريقة تشاركية مع القطاع العام ولكن كذلك الجهوية، والجهوية واحنا ابدينا فيها في تدبير الموارد البشرية ابدينا فيها في الصيانة.

النقطة الثالثة اللي ابغيت أشير لها في الرؤية دبال رافعات الإستراتيجية دبال الوزارة هي بناء مستشفيات ملحقة اللي غادي تكون ملحقة للمراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات المتنقلة، إلى تذكرتو كنت أعلنت على شراء جوج واحنا ابدينا الاقتناء دبالهم.

اعلاش ادويت على المستشفيات الملحقة؟ لأن احنا بصدد بناء، غتقول لي اعلاش ما ابديتوش؟ ربما عندك الحق لأن بناء مركز صحي جامعي في أكادير واحنا في إطار الرؤية دبالنا غادي تكون يعني ملي كنعلمو أكادير كنعلمو العيون باش يكون مستشفى كذلك في العيون حتى هو

عام، وهذا أنه كنعرفوا المستشفيات 17 اللي تنبنيو فيها اللي كان خصها تخرج للوجود في 2010 باقي ما خرجاتش، قلنا غادي نبنو غير 3، ذاك الشي اللي قدنا عليه، وذاك الفلوس الآخرين غنصروهم كلها، غنديرو مصالح صغيرة في جميع المستشفيات الجهوية، هذا التدبير الأول.

الإجراء الثاني: هو ترميم اللي موجود، المستشفيات، خصصنا لها إلى غاية حدود ديسمبر 2012 مبلغ 35 مليون درهم، الأدوية من الجيل الثالث خصصنا لها 52 مليون درهم من هنا حتى لديسمبر، يعني باقي شهرين.

النقطة الثالثة هي تحيين القانون اللي خص الملاءمة ديالو، لأن هاذ القانون أشنو هو؟ القانون ديال الوقاية، القانون ديال العلاج والقانون ديال الحماية، وأنا متفق معك ديال هاذ المرضى لأن خص يكون متفق مع المواثيق الدولية ديال حقوق الإنسان والمواثيق المغربية لحقوق الإنسان. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم القيم وعلى المعلومات التي نورتمونا بها، إلا أننا نؤكد أن موضوع الصحة النفسية بالمغرب يفتقر للموارد البشرية المتخصصة وللموارد المالية، كما يعاني غياب العدالة بالنسبة للتغطية الجغرافية من حيث ولوج العلاج.

كما جاء، السيد الوزير، على لسانكم بأن كايئة 197 طبيب نفسانيا وكايئة 753 ممرضا، ولكن، السيد الوزير، هذا راه كين غير في الدار البيضاء والرباط والمدن الأخرى الرجاء في الله، هذا من جهة.

أما من جهة أخرى، السيد الوزير، لقد كان ما يسمى بمستشفى الأمراض العقلية ببرشيد بجهة الشاوية ورديغة يعتبر نموذجا لاستقطاب هذه الفئة من المرضى، إلا أن الإهمال الذي طاله جعله عبارة عن بناية محجورة نظرا لافتقاره للخدمات الأساسية والأطر الطبية الكفيلة لمعالجة المرضى.

وفي نظرنا يجب أن تشكل الصحة النفسية والعقلية أولوية بالنسبة لوزارة الصحة لكون هذه الأمراض تكون في غالب الأحيان مرتبطة بالإجرام في أشبع صوره، كما أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإدمان في مختلف أنواع المخدرات ولكونها أيضا مرتبطة بالاكتئاب الذي يهدد المجتمع المغربي بسبب صعوبة وتآزم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها معظم المغاربة على وجه الخصوص فئة الشباب، فحسب نتائج المسح الوطني للسكان لسنة 2003-2006 فإن 26,5% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق يعانون من الاكتئاب، وما ارتفاع نسبة الانتحار مؤخرا بالمغرب إلا دليل قاطع على غياب اهتمام الوزارة بالصحة

لمراتب متأخرة في هذا المجال.

من هذا المنطلق، السيد الوزير، نسألكم: ما هو برنامجكم المستقبلي للهبوض بالمرضى النفسانيين عبر توفير مراكز العلاج والإيواء؟ ولم لا تكون شراكة مع الجماعات لتوفير مستوصفات لهذا العلاج؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الصحة للجواب عن هذا السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا تشكرك على هذا السؤال، ثانيا باش نقول لك أنا متفق معك، أنا ما عمري قلت مسؤولية وزارة الصحة راه مسؤولية وزارة الصحة، ماشي غير شوية، مسؤولية كاملة وأنا آتحملها واحنا باديين في هاد الشي وغادي نقول لك آش درنا في هذا.

فتقولوا كين اختلالات، نقائص في المستشفيات ككل، راه النقائص والاختلالات اللي كايين في هاد المستشفيات ديال الأمراض العقلية والنفسية كثيرة وأكثر بكثير من اللي موجود في المستشفيات العمومية، غنوضك في الصورة، حتى أنا غادي نمشي معك في الخط.

في القطاع العمومي عندنا 27 مصلحة عمومية اللي تتكلف بالأمراض العقلية والنفسية، فيها 2234 سرير، غير كافي، 2234 على الصعيد الوطني، وهاد 2234 سرير موزعة بطريقة غير متكافئة على الصعيد الوطني، ها النقطة الأولى.

من ناحية الموارد البشرية، عندنا في القطاع العمومي 197 طبيب فقط وعندنا بالضبط 753 ممرضة وممرض، ولكن غنشرح لك بأن 54% من هاد الموارد البشرية موجودة فقط بين الرباط والدار البيضاء.

النقطة الثالثة هو الأدوية من الجيل الثالث (les psychotropes de troisième génération) غير موجودين.

النقطة الثالثة، هذا النوع ديال المرض ما كانش أبدا من أولويات وزارة الصحة.

أخيرا، كنعرف بأن هاذ النوع من المرض كين له قانون والمغرب القانون ديالو ديال الأمراض العقلية والنفسية ديال 30 أبريل 1959 أقدم من قانون الأدوية.

هاذي من الأولويات ديانا، قلنا المستعجلات، قلنا السياسة الدوائية وقلنا كذلك السياسة الصحية والعقلية. آش غادي نديرو؟ 5 ديال التدابير:

التدبير الأول: هو كانوا في المغرب غادي يتبناو 7 مستشفيات كبيرة للأمراض العقلية، احنا عرفنا إذا ابدنا فيهم ما غادي نساليهم على 20

السي طلحة الله يجازيك بخير، ما أعطيتكمش الكلمة لا لك ولا الأخ عطاش، أرجوك، أطلب الكلمة ونعطيها لكم في إطار نقطة نظام، ما يمكننيش نستوعب نقط نظام متعددة في وقت واحد، من طلب نقطة نظام؟ تفضل أسيدي.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

السيد الرئيس، الله يرحم الوالدين، راه احنا هاذ المجموعات ممشة في هاذ البرلمان، لا تخبر، لا تعطى وثائقها، لا يتصل بها في البرلمان، لا تستشار في أي حاجة، بخصوص جميع المسائل، كل الجلسات نعلم بها داخل الجلسة، كنجيو هنا عاد كنسمعو أش كايين واقع، أي حاجة طارئة، أي تعديل، أي حاجة خبرونا بها، عندكم تليفونات، درتوا لنا (Flotte)، أش غتدار بها، راه التيلفون غير مليوح عندنا في البار، لا يستعمل أصلا، عندكم الموقع ما فيها حتى شي مستجدات، واش هاذ المجموعات ما عندها حتى قيمة؟ ما عندها حتى وزن في هاذ البرلمان؟ واسمحو لي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. اسمح لي، تفضل السيد المستشار.

احتجاجكم بخصوص الموضوع الذي نحن بصدده، يتعلق بماذا؟ بماذا لم تجربوا؟ في بداية الجلسة، اسمحو لي الله يجازيك بخير باش نتصنوا لبعضنا البعض، ما أعطيتكمش الكلمة السي عطاش الله يخليك.

في بداية الجلسة السيد الأمين أطلع المجلس على جميع المستجدات اللي طرأت على البرنامج ديال هاذ الجلسة هاذي، بما فيه طبعا إعلانه على أنه ستكون لنا جلسة تشريعية مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية، كما أخبر السادة المستشارين بالترتيب الجديد الذي أدخل على جدول أعمال هذه الجلسة، من كان حاضرا في بداية الجلسة أكد أنه طبعا سمع هذا وبالتالي امثل لهذا، فأني خبر جديد لم تجربوا به في هذه الجلسة؟

ربحا للوقت السيدة والسادة المستشارين، ربحا للوقت أرجوكم باش نحرصو على أن جميع الأسئلة المطروحة في جدول أعمال اليوم تدوز في الوقت ديال البث المباشر، خصنا نحرصو على هذه الدقائق المتبقية، ولذلك أنتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية.

السي العربي، بخصوص ماذا كذلك؟ تفضل واستحضر أنك تأخذ من وقت من له الأسئلة مبرمجة في هذه الجلسة.

المستشار السيد العربي الحرشي:

السيد الرئيس، الله يخليك، تسجلو سابقة خطيرة في هذا المجلس، السيد الوزير تقول بأن النص في هاذ ممثلي الأمة محتلين عقليا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، هذه ليس بخصوص تدبير الجلسة، تفضل وسأضطر لقطع الكلام عنك، ما غاديش تنصت لك، ما لا يعقل، تفضل السيد

النفسية ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

كنظن أنا وياك متفقين، أنت قلت الناس اللي أكثر من 15 عام 26% عندهم الاكتئاب، نعطيك رقم: الناس اللي عندهم مرض نفسي أو عقلي من الصغير حتى الكبير هي 48,9 يعني 50%، يعني في هاذ المجلس الموقر ربما النصف ما نعرفو واش تقسمو هاكا أو هاكا!

النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها، هاذ الشي كيحتاج.. احنا متفقين، هاذ الشي اللي كتقول متفقين عليه.. النقطة اللي ابغيت أؤكد عليها قلتي خاص تكون أولويات واحنا قلنا لك راه أولوية ديال الوزارة، مادام أنه أولوية رصدنا لها ميزانية خاصة، مادام أنها أولوية قلنا خصها التكوين والتكوين المستمر، اتفقنا أنه كل عام غنكونو أكثر من 30 طبيب وأكثر من 187 ممرض، اتفقنا أننا نتكلفو بمصالح الإدمان، اتفقنا أنه نتكلفو بالأمراض النفسية للأطفال واتفقنا أخيرا أنه هاذ المصالح ديال الأمراض العقلية والنفسية غتكون، ما خصهاش تكون مستشفيات كبيرة، غير ذاك الكلمة فين غتدي ولدك؟ وفي غتدي بنتك؟ غنديه لـ 36 أو غنديه للرازي السيد كيتصطي، يعني خص تكون مصالح، تكون صغيرة بحال ديال الولادة، ديال (pédiatrie)، كل واحد احدها باش المواطن كيحس أنه... أما هو راه مرض بحال الأمراض الأخرى، واحد عندو (L'appendicite) وواحد عندو هاذ المرض كيداوي بالفانيد.

وأخيرا، إيجاد الأدوية، توفير الأدوية وخاصة من الجيل الثالث، واحنا ما نسعى باش نعملوه إن شاء الله. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا، نشكركم السيد الوزير، دعواتنا بالشفاء للجميع، ونشكركم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

قبل أن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، أريد أن أذكر السيدة والسادة المستشارين بأن لنا موعدا مع جلسة تشريعية مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، لأنني أرى بأن القاعة أصبحت كل مرة يقل عدد الحاضرين فيها.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع.. بخصوص ماذا السيد المستشار؟ الكلمة لأحد السادة، أرجوكم الإخوان، أرجوكم، نقط نظام يجب على الأقل، الإخوان الله يجازيك بخير، الإخوان الله يجازيك، أسيدي الحاج أحمد، آ

المعارضة من أجل المصلحة العامة وتعملو المعارضة يولي كل واحد يستحق شهادة كنعطيوها، علما، السيد الوزير، أنكم أبتم عن جدية وعن إصدار قرارات جريئة وأملنا في جرأتكم هاته أن يتم إنجاز هذه الإعدديات لما لها من أهمية كبرى، خصوصا في محاربة آفة الهدر المدرسي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، أريد فقط أن أذكر السيد المستشار بأن الجديد الذي أدخل على جدول أعمال هذه الجلسة أخبرتم به في فريقكم قبل انعقاد هذه الجلسة، تم الاتصال.. إذا كان هنالك تقصير من هذه المداخلة ومن هذه الملاحظة التي تقدم بها السيد المستشار، إذا كان هنالك تقصير من مصلحة الأسئلة الشفوية وهي التي قصرت في إخبار ذوي الأسئلة بالجديد المدخل على جدول الأعمال، فذلك ما سنصححه مع مصلحة الأسئلة الشفوية، وإذا كان الأمر غير ذلك فقد أخبر به في بداية هذه الجلسة. الكلمة للسيد الوزير المحترم للجواب عن السؤال المطروح، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، بالفعل، السيد المستشار، هذه الإعدديات ما تنجزت، 2 أسباب، وكيف قلتو في السؤال ديالكم أن جماعة بني صالح قامت بإعطاء الأرض وتصايبت الدراسات وأعلن على الصفقة في دجنبر 2011 في الجرائد الوطنية، ولكن مع الأسف ما تقدم حتى أحد للعروض وبالتالي تم إلغاء الصفقة، وما شي جماعة بني صالح بوحدها، 3 ولا 4 ديال الجماعات، السبب ديالهم هو.. حق الله العظيم إلا 3، اللي قالوا لي نقول لكم، ولكن مع ذلك 3 بالضبط، هاذو 3 ما غادي يتجزوش، باش نكونوا واضحين، هاذو غادي نبرمجوهم في المستقبل، لأن ملي تلغات الصفقة، الصفقة ذات صبغة وطنية، ذاك الوقت تداروا صفقات ذات صبغة وطنية، امشوا الاعتمادات مع الأسف، ولكن اللي نأكد لك هو أنه هاذو شي غادي يتبرمج في المستقبل.

السبب ديالو هو أن جماعة بني صالح فيها 9662 نسمة حسب الإحصاء ديال 2004، نجحوا عندنا هاد العام من الابتدائي للثانوي 103 ديال التلاميذ، من بينهم 48 فتاة أي فقط 3 أقسام ديال الإعدادي، باش نكونوا عمليين، احنا المهم هو ضمنا الدراسة ديال هاذو 103، وهاذو 103 موجودين بالأساس في إعدديات طارق بن زياد، صحيح بعيدة بـ 18 كلم على جماعة بني صالح، ولكن اتما كتعرفوا التضاريس والطبيعة الجبلية ديال

المستشار أرجوك، هذا لا يتعلق بتبديل الجلسة، تفضل ما اعطيتكش الكلمة، ما اعطيتكش لك الكلمة، خطير.. تفضل عند المجلس الدستوري وقيد دعوى على السيد الوزير اللي قال مثل هذا الكلام، تفضل وما اعطيتكش لك الكلمة، أرجوك واجلس تفضل، تفضل الله يجازيك بخير، ما اعطيتكش لك الوقت، ما تستغرقش الوقت ديال غيرك، إنك تتناول على وقت ليس ملك لك الأخ، الله يجازيك بخير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتوجيه السؤال للسيد وزير التربية الوطنية من الفريق الدستوري، تفضلوا لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المقرر،

المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

في الحقيقة، السيد الرئيس، أنا كنضم الصوت ديالي فيما يخص الإخوان اللي احتجوا على التعديل وأسجل بكل أسف أن هاذو التعديل، لأن احنا السؤال ديالنا كان في الرتبة الأولى واجتمعنا في الفريق وكان عندنا واحد البرنامج مسطر، بحيث أن الاجتماع في ندوة الرؤساء لم يتطرق الاجتماع للتعديل، ولو غادي نقول لي بأن الأمين سرد، قال بأن وزير العدل ما غيجيش، احنا ما قالش بأن التعديل غادي يتغير، قال التعديل غادي يتغير وما قالش الترتيب ربما نكون أنا نتظن بأنني غادي نبقي أنا في نفس الترتيب ديالي، كسؤال هذا حاجة معقولة، إلى كنا غادي نضمو، السيد الرئيس، الله يجازيكم بالخير، حنا كنتكلمو في المنطق والمعقول، إذن على كل احنا كنسجلو الأسف ديالنا، دابا كنسجلو الاحتجاج ديالنا للمكتب فيما يخص هاذو الوضعيات.

السيد الرئيس المحترم،

أطلقت الوزارة برنامجا وطنيا لإنشاء بنايات مدرسية، وفي نفس السياق وخلال الزيارة الأخيرة لصاحب الجلالة إلى الأقاليم الشمالية حظيت جملة من المشاريع بالمباركة والموافقة المولوية، كما تمكنت الجماعات المعنية من تحضير الأراضي المعدة لهذا الغرض كما هو الشأن بالنسبة لإعدادية بجماعة بني صالح وبني اسميح وجماعات أخرى، لأن هناك 6 ديال الإعدديات اللي دازت الصفقة ديالهم وماتموش، والأقسام الداخلية بها.

إلا أنه ورغم الإعلان عن الصفقة بالجرائد الوطنية لم يتم حتى الآن أي إنجاز على أرض الواقع، فما هي، السيد الوزير، أسباب التأخير؟ علما، السيد الوزير، واحنا بحال اللي كتقولو دائما من المنطلق ديالنا كاتحاد دستوري ماشي تنعملو المعارضة من أجل المعارضة، بالعكس كنعلمو

الشاؤون لأن الأقسام كلها مشتتة في هاذ بني صالح، عندنا 3 المجموعات مدرسية، عندنا 58، 12 فرعية وعندنا 65 قسم و62 حجرة ل 1612 ديال التلاميذ والتلميذات، وكلهم مشتتتين في المساحة، لأن المساحة بوحدها ديال الجماعة القروية 87 كلم مربع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على جوابه. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أقييب:

شكرا للسيد الوزير على هاذ الأجوبة، واحنا لا نشك في الجهودات الجبارة اللي كنبذلوها، وما تنعطيو الورد حتى لواحد، اللي تيسستحق شي حاجة راه تنقولوها له، غير إلا أنه لما ذكرتم على بني صالح راه كاين بني اسميح وكذلك جماعة بني أحمد الغربية.

الإشكال ديال النتيجة، مزيان تكلمتو على النتيجة اللي ما كايناش فيما يخص التمدرس وفيما يخص النتيجة الأخيرة، غادي نقول لكم أسيدي، كيف يعقل أن غادي تكون نتيجة والتلاميذ كيمشيو وكيقتلوا إلى الجهة أولا من باب برد أو باب تازة، كاين واحد المسافة اللي كتلعب ما بين 30 كلم وبين 50 كلم، وأتم قتلوها السيد الوزير 18 كلم، تخيلوا هاد أولاد المغاربة اللي كينتقلوا، كاين الفقر، كاين الهشاشة، كاين المشاكل وينقلوا 30 كلم وكنتظروا منهم أنهم غادي تكون نتيجة، عملوا لنا هاذ الإعدادية، احنا عارفين دابا كنتو صريحين معنا فيما يخص الغلاف المالي طاح فسي (la masse) وامشي، والمشكل كان يخص إعادة الصفقة لأن ما يمكنش يطيح في (la masse)، لأن كنعرفو هذا كنعقول أنا هذا خطأ كبير لأن هاذ الجماعات وفرت الأرض، كاين الطريق، كاين الماء، كاين الضو، كاين التلاميذ اللي غادي يدرسوا، حيث دابا النتيجة باش مرتبطة؟ النتيجة مرتبطة بالقرب إذا كان الناس عندهم إعداديات قدامهم وعاد المحلات للجامعيين.

احنا لما طرحنا هذا السؤال، السيد الوزير، ماشي طرحناه في إطار الرقابة ولا غادي نحاسبو، السيد الوزير، حاشا، احنا طرحناه للتأكيد والتذكير وابعينا نقولو لكم بأن راه هاذ القضية هاذي راه ما يمكنش ذاك الناس غادي يبقاو مظلومين من طرف وزارة التعليم، لأن وزارة التعليم هي المسؤولة.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اجمال اللي قلت لكم، احنا ما كنشكوش في الجهودات ديالكم، اللي كي عمل شي مجهود راه احنا كنشكروه وغادي نبقاو نشكروه دائما، سواء هنا، احنا راه المنتخب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

المشكل تحلت الصفقة نهار 22 ديسمبر 2011، حتما لأنه صفقة ما تقدموش شركات امشاو الاعتمادات، ولكن هذا ماشي معناه أنه امشاو الاعتمادات من إقليم الشاؤون، لا بالعكس، تنجزت مدارس، تنجزت 15 صفقة اللي همت 15 مشروع وضمنت 3 ديال المدارس جماعية و6 ديال المؤسسات إعدادية وثانوية، من هاد 9 راه 6 فيها الداخلية.

معك الحق، امشاو الناس للجهة وامشاو لباب برد، ولكن هادوك امشاو بمحض إرادتهم، لا معك الحق أنه ما عندهمش، ولكن امشاو بمحض إرادتهم، أما احنا الوليدات والبنيتات اللي جاو لعندنا ديناهم لطارق بن زياد، وطارق بن زياد درنا فيها مطعم باش يأكلوا، باش ما يعاودوش بمشيو ويرجعوا وراه احنا في الإعدادي، الإعدادي راه كيدخلوا للقسم ويعاود يخرجوا ويدخلوا للمادة ويعاود يخرجوا، ماشي اجمال الابتدائي، ومع ذلك درنا لهم المطعم باش يمكن لنا نحافظو على هاد الوليدات والبنيتات اللي جاو من الجماعة ديال بني صالح.

لأنه هاد 103 ديال التلاميذ، منهم 48 فتاة ابعينا باش يقرأو، وكان عندنا واحد الشوية ديال الصعوبة في إقليم الشاؤون نظرا لطبيعة الإقليم الجبلي ولكن كنتغلبو عليها، غادي نقول لك بأن المجموعات المدرسية عندنا فيها فائض الأساتذة، عندنا 58 أستاذ وأستاذة في الوقت اللي عندنا غير 52 حجرة، اعلاش؟ لأن كنعقول على الأقل هاد الناس يقرأو، لأنه كيضربوا واحد العدد ديال الكيلومترات باش يجبو للمدرسة، وبالفعل كيجيو وشفتي هاد 18، واحد العدد ديال الناس معاويننا ودايرين مجهود في النقل المدرسي وفي هاذ الشيء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

موضوع السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول عدم توصل بعض الأساتذة الذين تمت ترقيتهم بمستحقاتهم والسؤال للفريق الاستقلالي للوحدة التعاقدية، تفضل الأستاذ بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني الزملاء،

معالي الوزير، تعاني فئة من رجال التعليم وخاصة الذين خضعوا للتكوين في المراكز التربوية الجهوية أو السلك الخاص والذين غيروا الإطار بموجبه إما من معلمين إلى أساتذة السلك الأول أو من أساتذة الأول إلى

السنة 750 ملف، وبإدابة من عام 1961 حتى 1978، وصلنا لـ 1978، من بعد كل عام غادي ندوزو طرف، هاذ العام كان عندنا 4 مليون ديال درهم في الميزانية، حولت 2 ديال الفقرات من الميزانية ديال 6 مليون، أي أصبح عندنا غلاف ديال 10 مليون، باش غادي نتغلبو إن شاء الله على هاذ 700 ملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظوا بباقي الجواب للتعقيب. ننقل إلى السيد المستشار، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على هاذ الصراحة وعلى هذا التوضيحات. احنا، السيد الوزير، لم نعتبرها ترقية، احنا اعتبرناها مستحقات، في بداية السؤال ديالنا واضح، المستحقات ديال الفترة ديال التدريب، لأنه الأساتذة والمعلمين كيتنقلوا من مراكز إلى مركز وبالتالي كيتطلب إمكانيات، كنعرف الأجرة ديال التعلم ضعيفة وبالتالي هاذ المستحقات من حقهم، ويكنص عليها مرسوم.

إلا أن هاذ المشكل كبير، كايين 11000، تقريبا منها 5000 في إطار التسوية ولكن المبلغ المشار إليه، السيد الوزير، مبلغ لا بأس به، 113 مليون درهم مبلغ هزيل بالنسبة للميزانية ديال الوزارة، 11 مليار باش تحل المشكلة ديال 11000 ديال الناس ماشي شي حاجة كبيرة وهاذ الشيء، معالي الوزير، مع العلم أن قطاعات وزارية مماثلة كتخلص هاذ المستحقات، وزارة التعليم على ما أظن هي الوحيدة اللي متأخرة في هذا المجال على حسب علمي.

معالي الوزير، اتنا كتقولوا بأن هاذ القضية ديال التكوين المستمر وتأهيل القطاعات وخاصة التعليمية اللي أشرتم في السابق بأن المنظومة هي جيدة وصالحة وبالتالي خصها مازال التأهيل وخصها جودة التعليم، إذن، معالي الوزير، ألا ترون أن عدم صرف المستحقات غادي يشكل أنه عزوف عن اللجوء إلى التكوين والتكوين المستمر؟ خصنا نشجعو التكوين المستمر، خص المستحقات باش تكون وسيلة للتشجيع على التكوين المستمر والتأهيل ديال القطاع عبر تكوين الموارد البشرية ديال الوزارة. شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد المستشار، أنكم كتكلموا بالفعل في السؤال على المستحقات،

أساتذة السلك الثاني. هذه الفئة التي أصبح لها الحق في التعويض حسب المرسوم رقم 2.57.1841 الصادر في 23 جمادى الأولى عام 1377 الموافق 16 دجنبر 1957، وحين طالب المعنيون بالأمر بمستحقاتهم وفق المرسوم المذكور طلبت منهم الوزارة إعداد ملف يتكون من قرارات التسمية وشهادة النجاح وشيك ملغي، وحين وضعه لدى المصالح الإدارية المختصة طلب منهم مؤخرا الإدلاء ببيان إثبات المستحقات المالية من المراكز المذكورة، علما أن مدراء المراكز التربوية الجهوية امتنعوا عن تسليمهم هذه الوثيقة بدعوى أنهم لم يتلقوا أي أمر من الوزارة في هذا الشأن.

السيد الوزير المحترم،

لهذه الأسباب، ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك لإصلاح وتحسين هذه الوضعية وتسوية هذا الملف حتى يتوصل المعنيون بمستحقاتهم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

ابغيت نشكر السي محمد بنشايب، السيد المستشار المحترم، على السؤال ديالو، وابغيت نقول لو بأنه هاذ الموضوع ما عندو علاقة بالترقية باش نتفاهمو، الترقية شيء والترقية قابطة الطريق ديالها.

هاذو رجال ونساء ديال التعليم داروا تداريب في المؤسسات التعليمية، العدد ديالهم إلى غاية 3 أكتوبر، لأنه عاد كنعصيو هاذ الشيء، غادي نقول لكم اعلاش؟ إلى غاية 3 أكتوبر 2012: 11366، هاذو (les indemnités journalières de stage) التعويضات اليومية على التدريب، هاذ 11366 من عام 1960 ما قبطوش هاذ التعويضات، دابا احنا ضبطنا هاذ الملف، اللي استطينا نجهزه اليوم هو 5230 ملف، إلى ابغينا نعوضو هاذ الناس كيخصنا 113 مليون ديال درهم، لأن هاذ الشيء راه مجرور من عام 1960، اخرج لي في وجهي أنا هاذ الشيء دابا ملي جيت لهاذ الوزارة، كان مخبج حتى واحد النهار اخرج ولي موضوع حتى هو مطروح.

المشكل الأول اللي واجهنا هو الوثائق ديال هاذ التداريب، حتى المدير عند من دار التدريب مات اللي خصو يوقع له، لذلك فتحنا واحد المناقشة مع الخازن العام للمملكة السي نور الدين بنسودة الله يجازيه بخير مع الأقسام ديالو احنا في مناقشة، باش نشوفو كيفاش نديرو (la validation de service) بقائمة واحدة، ولاشك غنوصلو لنتيجة.

اليوم جاهز عندنا من هاذ 5230 اللي غندوزو إلى كتب الله في هاذ

وهي أشكال الممارسة الفعلية للديمقراطية بما تمثله من إشراك المواطنين من خلال انتخابهم المحليين في اتخاذ القرار وبلورة المشاريع التنموية التي تلبى حاجيات المواطنين. وبالتالي، السيد الوزير، لا يمكن أن تصور تطور للديمقراطية من دون تمكين الجماعات المحلية من الأطر الكفأة القادرة على تدبير الشأن العام.

وبهذه المناسبة، وفي نفس السياق، السيد الوزير، نود أن نؤكد على أن ملف الموارد البشرية كيبقي من أحد الملفات التي تتطلب تدابير استعجالية من طرف الحكومة لمعالجة هذه الاعتبارات التنظيمية للوظيفة الجماعية، والذي لم يعد يساير المستجدات التي تشهدها الجماعات المحلية. وفي هذا الإطار، السيد الوزير المحترم، نسألكم:

- هل هناك إستراتيجية واضحة المعالم لوزارتكم فيما يخص رفع مستوى التأطير داخل الجماعات المحلية على المديين القريب والمتوسط؟

- ألا ترون ضرورة اعتماد التكوين والتكوين المستمر لموظفي الجماعات المحلية حتى يكتسبون المهارات والقدرات الإدارية والتقنية؟ وكما تعلمون، السيد الوزير، أن جل الموظفين الذين توظفوا في سنة 1992، جلهم جاؤوا من الجامعات وليس لهم علاقة بالتكوين والجماعات المحلية، ونظرا كذلك لدور الهيئات المحلية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمسؤولية التي أصبحت ملقاة على عاتق هؤلاء الأطر، والاختصاصات المتعددة التي أعطيت للجماعات المحلية.

- كذلك نود معرفة تأهيل عصنة الوظيفة المحلية التي تتضمن الحركة... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار على سؤاله. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

بالفعل، لا يمكن أن نختلف أن تدبير الموارد البشرية في الجماعات المحلية أو في غيرها، ولكن في الجماعات المحلية بالخصوص، لأن هي التي مرتبطة بالتنمية المحلية، يعني هو من العناصر الأساسية التي يجب أن يعطى لها الاهتمام البالغ، والتي تعنى بها المصالح المركزية في وزارة الداخلية.

أولا من ناحية الحجم: 150 ألف تقريبا ديال الموظفين بالجماعات المحلية لا يمكن أن يستهان به، ثم أن كما قلتم أن مؤخرا وفي إطار التوظيفات، نلاحظ أن هناك شيء غريب، لأن النسبة ديال التأطير إذا اخذنا فعلا الأطر العليا والأطر المتوسطة اللي في الجماعات المحلية تتلاقوا واحد النسبة تفوق حتى النسبة اللي موجودة في الإدارة المركزية، بحيث أن مثلا في

ولكن في الحيات ديال السؤال الترقية، أنا ما خلقتهاش من راسي، على كل حال شي باس ما كاين، الله يسامح، المهم هادو تعويضات يومية على التدريب.

أولا خصنا نكونو متفاهمين هذا الموضوع قديم ومجروح قديم، أما التكوينات اليوم خاضعة لمسطرة جديدة مخالفة لهذا المرسوم ديال عام 1957 وكاين فيها شروط والكيفية ديال التعويض وراتي قدمت في البرنامج الاستعجالي الفقرة المتعلقة بهاذ التكوينات والناس تقاضت فيها واحد العدد ديال الأموال مهمة.

دأبا احنا متعلق بواحد المخلفات، هاذ المخلفات ما كاينش شي وزير المالية... كنبان 113 مليون سهلة، ما كاينش شي وزير المالية اللي يوافق لك في الظروف المالية العمومية ديال البلاد اليوم أو ما قبل للتحويل، انقصت من الاعتمادات ديال الفصول ما قبل للتحويل إلا بمشقة الأنفس لأنه كيقولو هاذ الملف لا بد فتنحه على الأقل نعطيو الأمل للناس أنه يمكن يتخلصوا في واحد التكوين وأنت شفت قلنا غادي بالله نعالجو، باش ما نكدوبوش على أنفسنا، 750 ملف إلى وافقت لي الخزينة العامة تدبير لي (la validation) ديال 4 سنين لأن وقع التقادم، ولما كيقوع التقادم في التعويضات كتموت.

واسمح لي ماكاينش مقارنة بين وزارة التعليم، السي محمد، والوزارات الأخرى، احنا تبارك الله غير كنجيو نديرو التدريب وكيولي عندنا جيش، راه ذاك الشيء على قد الحال... السيد وزير الداخلية قال لي عندنا ذاك الشيء، أنا راه الآلاف اليوم، اليوم راه احنا واصلين 300 ألف موظف، راه أكثر من الجيش الملكي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية ونبدأ بالسؤال الأول حول الموارد البشرية للجماعات المحلية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أود أن أوضح للسيد وزير الداخلية أسباب النزول لوضع هذا السؤال وهو خير من يعلم ما شهدته الجماعات المحلية في هذه السنين الأخيرة من إضرابات وتوتر بين الحكومة والهيئات المهنية المنظمة لموظفي الجماعات المحلية، ولاسيما أن الجماعات المحلية تشكل أساس من أسس اللامركزية،

الجماعات لأن جل الموظفين يتوفرون على قرارات من وزارتك الموقرة والتي وقعتوها لهم وترقوا ولكن في غياب موارد مالية والرفع من الحصة على القيمة المضافة لم يتمكن رؤساء الجماعات من صرف تعويضات هؤلاء الموظفين. وبهذا، لا يمكن أن نحسن من العطاء ديال الجماعات المحلية من طرف الموارد البشرية إلا بتسوية وضعيتهم المالية والإدارية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للرد.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين،

أولا غير بغيت نذكر بأن فعلا فيما يتعلق بالتعويضات والتحفيزات متفقين وهذا هو اللي تنشغلو عليه رغم أن يعني لا بد من المصارحة أن هناك صعوبة، رئيس قسم على الصعيد الوزاري أو على قطاع وطني، لما تنزلو للجماعة المحلية تنلقاو رئيس قسم في جماعة محلية ديال 10 آلاف ديال السكان تنلقاوهم في 200 ألف لا بد أن يكون هناك تفاوت حسب فعلا الكلفة ديال المهام والنقل ديال المهام، وهذا فعلا أمور اللي الآن كما قلت لكم راه كين مشروع ديال مرسوم في هاذ الباب هذا، وفيه هاذ التعويضات اللي لا بد أن تكون.

كاين المشكل الثاني، راه تبيخنا كذلك نحدد، راه الجماعة المحلية إلى ما كانش عندها إدارة قوية لا يمكن بتاتا أن تقوم بالتنمية، وباش تكون هاذ الإدارة قوية يجب أن تحدد الاختصاصات، راه كنعرفوا هاذ الشيء، راه كنسيروا الجماعات كلهم وكنعرفوا أن في بعض الأحيان يكون هناك خلط ما بين ما يقوم به المنتخب وما يجب أن تقوم به الإدارة تحت إشراف رئيس الجماعة.

المسألة الثالثة ديال الموارد اللي تحدثوا عليها، أنا إذا لم تخني الناذرة ويمكن لي نرجع أن يعني الأجور ديال الموظفين والمستحقات ديال الموظفين من المصاريف الإجبارية التي يجب أن تكون حتى في حالة ما يكونون شاي الاعتمادات، راه تبيخنا لنا نخلصها هي الأولى وعاد ندوزو للشئ لآخر، ولكن يمكن لنا نشوفو هاذ القضية ونحن نشغل على رفع كذلك القدرات ديال الجماعات المحلية المالية، سواء بتقوية الموارد الذاتية برفع التحصيل و برفع كذلك النسبة ديال القيمة المضافة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

موضوع السؤال الموالي موجه دائما إلى السيد وزير الداخلية حول

الجهات نصل إلى ما يفوق 50%، في الجماعات بصفة عامة ما بين 30 و35%، وهي نسبة ديال التأطير، ولكن لماذا هناك مشكل؟

لسببين، السبب الأول وهو نحن الآن منكين عليه، هو فعلا إعطاء قانون أساسي ووضعية قانونية للموظفين ديال الجماعات المحلية، اللي تتجعلهم أنهم ما يحسوش أنها وظيفة عمومية من الدرجة الثانية، يعني راكم شفتو كل الإجراءات التي اتخذت في السنوات الأخيرة وهي محاولة تقريب هاذ الصنفين، بحيث أن في الجماعة المحلية الموظف يمكن له يعني إلى كان امتياز عند الموظف ديال الوظيفة العمومية حتى الوظيفة الجماعية يكون عندهم.

ثم كذلك وهاذ الشيء هذا يخصو قانون أساسي ونحن نشغل مع النقابات وهناك اجتماعات الآن لإخراج هذا القانون الأساسي إلى الوجود، رغم أن كين قانون أساسي ولكن ابغينا أنه يترقى لدرجة أكثر.

المسألة الثانية، السبب الثاني اللي كين، كين في التحفيزات وحتى في الرؤية في التنظيم، لأن لما تهبزو على هاذ الأطر اللي هي موجودة وهاذ التأطير، تنوجدو أن الهيكلية ديال الجماعات ما واضحاشاي، هناك واحد العدد ديال المناصب اللي ما موجوداشاي، ما كينشاي المدراء، ما كينشاي رؤساء الأقسام، ما كينشاي رؤساء المصالح، ونحن الآن نبيئ مشروع مرسوم راه واجد تقريبا اللي غادي تقدموه للحكومة باش يمكن لنا نحددو كذلك هاذ الوظائف بتحفيزات اللي هي موجودة كما هي موجودة في الوظيفة العمومية.

أما من ناحية التكوين، فهناك مصلحة خاصة درناها (SEGMA) اللي نتقوم بهاذ العمل، ونحن ن فكر الآن في تطوير هاذ المصلحة ديال التكوين إلى ما بعد، إلى مستوى أعلى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب، تفضل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أود بداية، باسم الفريق الحركي، أن أتقدم لكم بالشكر على التوضيحات الواردة في جوابكم، إلا أنني أود أن أقف عند الموظفين الجماعيين يصنفون أنفسهم بالموظفين من الدرجة الثانية، والدليل على هذا، السيد الوزير المحترم، أن جميع رؤساء المصالح والأقسام بالإدارة العمومية بمختلف القطاعات يتقاضون تعويضات عن المهمة باستثناء موظفي الجماعات المحلية.

كذلك، السيد الوزير، في نفس السياق نرى أن وزارتك مشكورة قامت بتسوية وضعية الموظفين الجماعيين دون الرفع من الحصة ديال الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، مما يخلق إشكالا كبيرا داخل

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على هذا السؤال لأن فعلا هاذ المسألة ديال التدبير المفوض تلف بها عدد من الغموض، وأحسن دليل وهو أن السؤال مطروح في 2009 وباقي يعني كين، معنى أن هاذ المسألة مهمة.

أولا، ابغيت نذكر أن فيما يتعلق بالتدبير المفوض فهو من اختصاص رؤساء الجماعات واختيار رؤساء الجماعات، ليس هناك شيء يفرض على الرئيس ديال الجماعة أنه يدور للتدبير المفوض، ولكن الوزارة الوصية بطبيعة الحال هي موجودة لدعم ومتابعة ولمسايرة الجماعات التي تختار هاذ النمط.

المسألة الثانية، وهو أن النمط ديال التدبير المفوض فعلا ماشي غير في الجماعات، يعني لما كندشوفو ما يقع حتى على الصعيد ديال الدولة، هذا اتجاه يعني عام لأن الدولة أو ما يسمى بالمصالح العمومية، تريد أن تخلو شيئا ما من كل ما هو تجاري وصناعي دون أن تخرج من المسؤوليات ديالها لأن هي المراقبة والمسؤولية كسنتي لها، إذن هاذ التدبير ليس هو حل يعني سعري، بل هو أداة من الأدوات، كين اختيار، كين اللي كيدير مجموعات مختلطة، شركة مختلطة ديال الجماعات المحلية مع الخواص، التدبير المفوض.

هاذ التدبير جربناه في واحد العدد ديال المرافق وأعطى إيجابيات لا بأس بها وهو فعلا أولا استثمارات، كين الاستثمارات اللي ما كنديرهاشي الجماعة وكيجيبها اللي تعطاه التدبير المفوض، إدخال ذاك المنظور ديال التدبير الخاص في المرافق العمومية وهذا مهم، نقل بعض التكنولوجيات والتكوين، ولكن كين كذلك يعني وقتنا على واحد العدد ديال النواقص وديال الاختلالات، وهي راجعة أساسا إلى أن في جل الأحيان لما كنعطيو تدبير المفوض كنتوخرو لور وكنتولو صافي ها هو غادي مول التفويض يدبر راسو، هذا لا راه يعني العقود اللي كينة تفرض المراقبة القوية، المحاسبة والمراجعة يعني الدورية.

وهاذ الشيء وقع مثلا في الدار البيضاء، في 2008 راجعنا وغيرنا واحد العدد الأمور، في الرباط في النقل وكذا كانت يعني بعض الحالات اللي وصلت للإفلاس ولقينا صيغ أخرى، ونشجع الآن على إعادة التقييم ديال هاذ العقود ديال التدبير المفوض وتقوية الإمكانيات ديال الجماعات باش يمكن لها تلعب الدور ديالها ديال المراقبة، لأن التفويض كيخص تقوى المراقبة، إلى ما تقواتش ما غنديرو حتى شي حاجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. شكرا لكم، الكلمة لكم أستاذ، تفضل للتعقيب.

التدبير المفوض، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعتبر أسلوب التدبير المفوض من الأساليب الحديثة لتسيير المرافق العمومية وخاصة منها المحلية، وقد ظهر هذا الأسلوب في المغرب منذ التسعينات، نظرا للتحويلات الكبرى التي عرفتها بلادنا وخاصة على صعيد تدبير الشأن العام، وبالتالي فاللجوء إلى هذا الأسلوب قد أملتته التحويلات الكبرى للنظام العالمي، بالإضافة إلى الإكراهات التي عرفتها المؤسسات المالية.

كما أن عقود التدبير المفوض تحتاج بالأساس إلى تأهيل العنصر البشري بالجماعات المحلية في مجال مراقبة وتبع هذا التدبير، كما أن وزارة الداخلية باعتبارها القطاع الوصي فهي مطالبة بمساندة ومصاحبة الجماعات المحلية في عملية المراقبة والتبع للتغلب على العراقيل والمشاكل التي يطرحها هذا النمط من التدبير، الذي يثير إشكاليات حقيقية مرتبطة بالأساس بانتظارات المواطنين، خصوصا وأن النتائج تباينت من منطقة إلى أخرى واختلاف تقديم مديري الشأن المحلي حول نجاعة هذه الصيغة التدييرية بين مؤيد ومعارض.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن تقييمكم لنتائج التدبير المفوض المعتمد من طرف بعض الجماعات، وهل هناك رؤية أو إستراتيجية واضحة تعترم الوزارة القيام بها لتحسين تدبير المرافق الجماعية؟

وهل قانون 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة استطاع سد الفراغ التشريعي وبالتالي ضبط السلوكات والممارسات التي توارثت عن غياب تام من مقتضيات قانونية خاصة بهذا الأسلوب؟

وبالتالي، هل هذا الأخير يتجاوز مع متطلبات الواقع أم أن هناك تفكير في وضع إطار قانوني عام وواضح يرتقي بهذا الأسلوب إلى مستوى مؤسسي خاضع لتنظيم محكم ومفصل يضبط العلاقات ويحدد نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للمرتفقين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

يبني لك عمارة أو باش يجهز شي حاجة، إلى لا قدر الله يعني ما قامش بالواجب وتوقف راه كيتوقف المارشي وكنفسخوه وعوض اللي نكونو جاهزين في عام ككونو جاهزين في عامين، هاذي مصلحة عمومية يومية، إلى وقف مثلا جمع النفايات، راه ما يمكنش تخليها 6 أشهر أو 8 أشهر، لابد أن تلقى... لهذا، تنقولو لابد من هاذ المراجعة.

كين واحد العدد ديال الجزاءات اللي هي منصوص عليها واللي كذا، ولكن فعلا راه من الصعب أنها توصل لأن دائما خاص هاذ القضية ديال الحرص على الاستمرارية ديال المصلحة العامة، وعلى كذلك تطبيق الجزاءات.

لما تنقولوا لي وزارة الداخلية، هنا تتناقضو شي شوية، راه قلتها في البداية راه أولا الجماعات خاص هي اللي وقعت، هي المسؤولة ولكن وزارة الداخلية لا تتصل من هذه المسؤولة، يجب أن تدعم، يجب أن تسير وهذا ما وقع في الرباط في النقل، وما وقع في أماكن أخرى ومستعدين فعلا نظورو هاذ الأسلوب باش تكون الجماعة قوية أمام المفوض له إلى ما كانتش صحيحة ونرجعو للسؤال الأول إلى ما كانتشاي الإدارة كذلك التقنية قوية والمالية قوية فهاذ الشيء كله غادي ما يكونشي في المصلحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث، موجه دائما إلى السيد وزير الداخلية، حول تنظيم العلاقة بين أصحاب مآذونيات سيارات الأجرة والمشغلين لها، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإله الخلوطي، محمد رماش، تفضل الأستاذ رماش.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

هذا السؤال تمت إحالته على الحكومة بتاريخ 27 دجنبر 2011 وكذلك التذكير به في 17 يوليوز 2012 ونعيد طرحه مع تحيين معلوماته وفق المتغيرات الطارئة.

تأتي راهنية هذا السؤال من خلال عزم الحكومة، السيد الوزير المحترم، على إحداث تغييرات جذرية في قطاع النقل وخاصة سيارات الأجرة بصنفها الأول والثاني، من خلال محاربة السمسرة الخاصة بالسومة الكرائية وما يعرف "بالحلاوة" والتي أكد عليها رئيس الحكومة في هذه الغرفة أثناء المساءلة الشهرية يوم 7 من الشهر الجاري.

فلا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن سيارة الأجرة تعتبر رافعة اقتصادية

المستشار السيد عزيز الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا سأقف عند دفاتر التحملات وتسطير هذه الدفاتر والبنود التي جاءت في هذه الدفاتر، فالمشكل إلى السمحتو، السيد الوزير، هو ليس في الدفاتر، بل في متابعة هاته الدفاتر، لأن حينما نرى أن بعض الشركات تتعهد في البداية أو في بعض بنود دفاتر التحملات، تتعاهد باستثمارات جديدة، تتعهد بأسطول جديد، تتعهد بأشياء جديدة، وربما هذا ما سيسيل اللعاب في البداية للقبول على هذه الخدمات ديال هاذ الشركة، ولكن من بعد وهاذ التجهيزات تتعهد بها مرحليا وكنوصل للنهاية ديال ذاك المرحلة اللي تعهدت بها الشركة، وما كيقومش ذاك الشيء، وما كيكونش، فأين هي المراقبة؟

فالخلل الكبير ربما، السيد الوزير، هو باستثناء الشركات الكبرى واللي دخلت في التجربة ديال التدبير المفوض فيما يخص الوكالات وخصوصا وكالة التوزيع الماء والكهرباء، فباستثناء هاذ الشركات، ما كنشوفوش استثمارات، السيد الوزير، فقط الأسطول اللي كنتجي به وخصوصا فيما يتعلق بجمع النفايات، الأسطول اللي كنتجي به الشركة النهار الأول هو اللي كنتكمل به، ووقعت بعض الاختلالات في بعض الشركات، وفضت المرحلة ديالها اللي هي كتكون في العقدة ديال 6 سنين فضتها في 3 سنين، الاختلالات كبيرة ولكن الوزارة ما حركتش الساكن، أنا لا أقول المنتخبين، لأنه المنتخبين عليهم المراقبة، ما قاموش بها كيبقى الوصي اللي هي الوزارة، الوزارة ما حركتش ساكن، وفسخت العقد وجاو بشركة واحدة أخرى واستأنفت العمل وكان شيئا لم يكن.

هذا هو ما ننبه إليه، السيد الوزير، هو هاذ الاختلالات اللي هي من صميم المراقبة ديالكم ومن صميم يعني التقويم ديال العمل في هاذ المجال ديال التدبير المفوض، هذا ما ننبه إليه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد المستشار المحترم،

أنا أتفق معكم في واحد الجزء، بالفعل أن دفاتر التحملات البنود ديال العقود هذا اعلاش تهضرو على ذاك المراجعة واعلاش حرصنا أن في العقدة تكون هاذ المراجعة ضرورية حتى قبل النهاية ديال.. لأن هاذي تجربة جديدة دخلوا فيها الناس وماشي مفروض أنه من البداية أن نعملو كلشي مدقق.

وأكثر من هذا أن هذا ماشي عقد عادي، راه لما كتعاقد مع واحد باش

ديال النقل الحضري وما بين المدن تطرح إشكال.

لما نتحدث عن الطاكسي راه ما يمكنش نعيدوه على الطوبيس وعن الطرامواي وعن كذا، لما نتحدث عن سيارة الطاكسي الكبير راه اليوم الطاكسي الكبير ولى كيدخل للمدينة، إذن نحن الإستراتيجية ديالنا هي التفكير أولا في المنظومة ككل شاملة باش نحدد بالضبط آس هما الحاجيات؟ راه ما يمكنش نبقاو نعطيو في الطاكسيات أو نتطلقو الرخص، لا للسائقين ولا للفتات الاجتماعية، إذا لم نراعي الطاقة الاستيعابية في المدن.

اليوم، وهذا ليس بسر، معروف عندنا واحد العدد ديال المدن اللي تتفوق العدد ديال سيارات الأجرة اللي فيها نفوف بـ 3 أو 4 مرات الحاجيات، وهذا الشي نتعرفوه، راه كايين اشتباكات الآن في عدد من المدن ما بين الطاكسي الصغير والطاقسي الكبير، ما بين الطوبيسات، ما بين النقل المزوج.

إذن إلى ما شفتناش هاذ المنظومة ما كايينش، هادي نشغل فيها الآن وهي الإدماج، وابدينا باش يمكن لنا نساير هاذ العمل، ابدينا من الأرض، ابدينا من الإحصاء المدقق لأن فعلا من 1960 راه كايين إحصائيات ولكن أشنو هو اللي كيشغل؟ أشنو هما الرخص اللي باقية فعالة؟ أشنو هما الرخص اللي ماتت؟ أشنو هما الرخص اللي ما ابقاتش عند موابها؟ وخصوصا أن هناك عدة فتات، هناك اللي عندو الرخصة ويخدم براسو، هناك اللي كاري الرخصة اللي عندو السيارة وكيشغل، هناك اللي كاري الرخصة لواحد اللي عاود هو يتقلب على موابين الطاكسيات، إذن هادي منظومة كلها راه احنا كدشغلها فيها.

فعلا الإجراء اللي ابدينا به في هاذ الشهر واللي هو في الحقيقة هو تأكيد لإجراء بدأ في 2007 ديال ذاك العقد النموذجي، اللي عملناه أنه يحاول يجد من ذيك المعاملات المشينة، التي تجعل على أن لما كتوصل العقدة الانتهاء ديالها، تيقول له ما نعاودش لك، أنا ما نعاودش معك لأن خصني نقلب على شي واحد آخر اللي فعلا يمكن يعطي شي حاجة أكثر، ماشي غير الكراء، يعطي الكراء وشي حاجة احدها.

احنا اليوم نتقولو هذا ماشي عقد عادي، هادي رخصة ديال الدولة، ونتقولو لا يمكن العقدة أنها تفسخ، يفسخها مول الرخصة إلا في حالة واحدة إلى كان اللي كاريها ما تخلصشاي، لا يؤدي، إلى كانت شي حاجة أخرى أو شي تعسف فعلا هذا عقد يمكن لنا نمشيو للقضاء ولكن نقول كذلك هذا تفويض ديال ترخيص، هادي رخصة اعطاتها الدولة يمكن لنا نسحبها، فلها وقفنا هاذ الشي هذا، ونشتغل على الجوانب الأخرى الاجتماعية والإحصائية والاندماجية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على جوابه. الكلمة لأحد السادة المستشارين،

ووسيلة تنقل أساسية داخل المدن وخارجها وتواصل اجتماعي ومورد رزق للآلاف من الأسر والتي يعيش غالبيتها للأسف فقرا وهشاشة في كثير من المدن والمناطق التي تعرف ضعف اقتصادي وتردي اجتماعي.

إن عزم الحكومة اليوم، السيد الوزير، بصدد تعويض نظام الرخص والامتياز بنظام التعاقد على أساس دفتر تحملات سيخفف من الاختلالات القائمة بالقطاع وسيعزز الحكامة المطلوبة، وهذا يحسب لحسنات حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران، فإن إجراء كم هذا ومحاربة ما يعرف "بالحلاوة"، السيد الوزير، يكون هذا الإجراء عبارة عن أسولين الذي يذيب ارتفاع السكر أو الحلاوة في جيوب المهنيين المرضى بهذه الآفة الاجتماعية.

لا نريد أن نتحدث عن الإشكالات المرتبطة بهذا القطاع اجتماعيا، كالاستفادة من تعويضات الضمان الاجتماعي، التغطية الصحية والسكن إلى غير ذلك.

لا نريد أن نتحدث عن أزمة تشغيل أربعة سائقين في سيارة أجرة واحدة، وما لذلك من تداعيات تعرفونها.

لا نريد أن نتحدث عن التكوين المطلوب لهؤلاء ولا عن تجديد الحظيرة وتأهيل المحطات.

وفي هذا الصدد، نسألكم السيد الوزير: متى سيتم الإعلان عن لوائح المستفيدين من الكريمت أو ما يعرف بالإكراميات، والتي حددها القانون كهيئة، على غرار ما يقوم به قطاعه النقل والتجهيز والتعليم والإعلام؟

هل مصالحكم المختصة تقوم باستقصاء المعلومات حول من هم على قيد الحياة من المستفيدين من الكريمت؟ وهل سيتحققون فعلا من ذلك؟

وبناء على قرار تنظيم السومة الكرائية المرتقب والغاء ما يعرف "بالحلاوة"، ما هي الإجراءات، السيد الوزير، التي ستتخذونها وتاريخ تنفيذها؟ وهل هناك ضمانات أخرى حتى لا يقع التسبب بالتلاعبات بطرق أخرى؟ وما هي في الأخير، السيد الوزير، عموما التدابير التي ستتخذونها لإعطاء نوع من الاستقرار المهني لهذا القطاع؟
وشكرا للسيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

لا بد أن تتعامل مع هذا الملف بشيء من الهدوء والرزانة، فعلا الملف فيه مشاكل، فيه مشاكل ماشي من حيث اشكون اللي عندو الرخص أو لا اشكون اللي عندو.. الآن هناك مشاكل لأن هناك واحد المنظومة كلها

الأستاذ الحلوطي تفضل في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوان، الأخوات المستشارات المحترمات،

نشكر السيد الوزير على التوضيحات التي قدمها، واحنا فعلا كنعقولو للسيد الوزير بأن القطاع ديال النقل والقطاع ديال سيارات الأجرة بالخصوص، هي من القطاعات المعقدة في مجتمعا، وهذا مع كامل الأسف منذ سنوات.

احنا، السيد الوزير، الموضوع بقدر ما كنعتنبرو بأن نتعاملو معه بهدوء وبرزانة وبتؤدة، إلا احنا نتقولو بأن الموضوع عندو علاقة بالأرواح ديال المواطنين السيد الوزير، وهذا أتم عارفينو، السيد الوزير، لأنه عندنا واحد المجموعة ديال المشاكل ديال حوادث السير مرتبطة بهذه القضايا وبهذه المواضيع.

لأنه لما كنتكلمو على الوضعية ديال المأذونيات والكراء ديال المأذونية والحلاوة، بالطبع هاذ الشي كله كيرجع على السائق المهني اللي كيتصرف بذيك السيارة بواحد الطريقة وبواحد السرعة اللي غادي تمكثو من أنه يؤدي كل هاذ الالتزامات، ومن جهة أخرى أن يأتي بما يقوت به أبناءه وعائلته وأسرته.

ولذلك، السيد الوزير، احنا كنعقولو بأن القضية قضية ديال أرواح المواطنين، واحنا عارفين الإحصائيات ديال حوادث السير كيفاش العلاقة عندها مع مختلف هاذ القطاعات اللي احنا كنتكلمو عليها.

القضية اللي كنتكلمو عليها، السيد الوزير، كذلك، هي القضية ديال الهشاشة، وأتم في حكومتكم مشكورين، جيتو بواحد المنهج ديال المقاربة ديال الأوضاع الاجتماعية ديال المجتمع ومحاوله استهداف الفئات الأكثر هشاشة.

احنا كنعتنبرو بأن هذه الفئات تتعامل مع هذا القطاع هي من الفئات الأكثر هشاشة، واللي هاذ المجموعة ديال الإجراءات ومجموعة ديال المبادرات اللي قمتو بها هي من الأمور اللي يمكن تنقص اشوية من هاذ الهشاشة، وبالتالي نشد على يد الحكومة في القرار ديالها الشجاع والقوي والذي خلف، السيد الوزير، ارتياحا كبيرا لدى المهنيين ديال القطاع فيما يتعلق بقضية فسح العقدة وأن لا أحد له الحق في أن يفسح العقدة إلا بأسباب معقولة.

وكذلك نهنتكم، السيد الوزير، على هذا القرار، لكن نطالب، السيد الوزير، فقط بأن هذه الأمور تفعل في أقرب وقت ممكن عوض أن تبقى بعض المذكرات ابحال اللي وقع مع المذكرة 122 ديال السي إدريس جطو وديال 21 ديالكم، السيد الوزير، لأن لم تفعل إلى غاية اليوم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا الوقت لا يسمح باش نعطيو التفصيل ديال الخطة كلها، ابدينا بهاذ القضية هاذي لأن نتعنبروها مستعجلة، نعتبر فعلا أن العقدة يمكن لها أن تنتهي في أي وقت وتيخص بعدا نحميو هاذ الناس.

النقطة الثانية وهو أنه نتحاولو، ماشي نتحاولو وقتنا أولا الرخص، يعني ما كيتعطواش الرخص، محللين اللي هو موجود حتى نساليو هاذ الدراسة.

ولكن النقطة الثانية اللي هي محمة في الأولوية، وهي هاذوك الناس العاملين، يعني أن الأوضاع الاجتماعية ديالهم، كين الناس اللي كيتعاملوا اليوم بدون عقدة، يعني ما هواش حتى أجير، فيجب أن نحمله كذلك.

ثم في المرحلة اللي ما بعد، لما يعني غادي نوليو نفتحو الباب للمدن اللي فيها حاجة للزيادة آنذاك غادي ندخلو في الإطار المقاولاتي، راه غادي نكونو واضحين ذيك الساعات، يعني غادي نصلو الاجتماعي، ما هو اجتماعي غادي يبقى دائما، يعني الحاجة الاجتماعية غادي تبقى دائما، ولكن الدولة إذا بغات تدير الاجتماعي ماشي بهاذ الطريقة، غادي تدير بطرق أخرى، وما هو مقاولاتي تيخصو يشغل في ظروف باش يمكن لنا نعطيو الجودة ويمكن لنا نحسنو من المستوى ديال الطاكسي، ويمكن لنا كذلك نرضو على السائقين ذيك الساعات واحد العدد ديال القوانين وديال القواعد اللي كتجعلهم أنهم يكونوا في المستوى ديال العمل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير الداخلية، وموضوعه هو الأحداث ذات الصلة بسرقة منتوج الفضة من منجم إيميزر، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلي الأستاذة زبيدة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

موضوعنا في السؤال في الفريق الاشتراكي هو ما يقع في إيميزر بنواحي تزنت منذ 1986.

السيد الوزير، لقد كانت هناك احتجاجات في 1986 ملي وقع

أن واحد العدد ديال المناجم كانت أغلقت لعدة أسباب، إما أئمنة، إما موارد، وعاود ابدات، يعني بدأ التنقيب وبدأ العدد ديال العمل ومنهم هاذ المنجم اللي في إقليم تنغير ديال إيميزر اللي هو منجم مهم بالنسبة للفضة، بحيث أنه يعني تيننج ما بين 220 و230 طن ديال الفضة الخالصة سنويا، وهاذ المنجم خصنا نرجعو كذلك، ابحال اللي قلتو، للافتتاح ديالو.

كجميع المناجم اللي كانت تراخيص، كان طلب لتراخيص وكان كذلك إجراءات قانونية لطلب ذاك (le périmètre) ديال العمل اللي توسع من بعد، ومازال كايته نية أنه يتوسع، لأن بالنسبة للمغرب أولا مهم، وحتى بالنسبة للشغل، راه 1200 واحد اللي تخدموا في ذاك المنجم، راه ما شي ساهلة.

في السنوات الأخيرة وقع شيء، يعني احتجاج يمكن أن نقول طبيعي أنه يكون احتجاج، ولكن تطور هاذ الاحتجاج إلى شيء غير طبيعي، بحيث أن المفاوضات بحال اللي قاتم فعلا جرت بتأطير من السلطات المحلية، وتعطت واحد العدد ديال المكاسب، يمكن لي نقول لكم صراحة أن ما أعطي راه ما تنوجدوهش في حجة أخرى، لا من ناحية المنشآت الصحية، المنشآت الاجتماعية، إعانة الجمعيات على العمل، توظيف واحد النسبة ديال الناس، لأن الناس كلهم ما يمكنش يتوظفوا غير من تمايا، وكل مرة كين هناك مجموعة تعرقل هاذ العمل، تتقول لا نهائيا، حتى الماء عليه خلاف، كين دراسات اللي تتقول أن هاذوك الآبار الجدد لا تمس بالخزون العام، ولكن رغم ذلك أصحاب المنجم قالوا مستعدين إذا كين شي حاجة ديال التعويض في هاذ الباب هذا اللي كيضر نعطيوه، وتتعرفو الفلاحة في ذيك المنطقة زعما ما خصناش نكونوا...

وآخر ما وقع، أن حتى الساكنة والمنتخبين وصلوا إلى اتفاق وقبلوا العرض اللي تحسن، ونجأة تننوض نفس المجموعة مدعمة كذلك، راه تتبعتم كل ما وقع مؤخرا بأن احنا ما نتقبلوش هاذ الشيء هذا. فالآن نحن نشغل في هذا الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظوا ببعض عناصر الجواب ديالكم للتعقيب. الكلمة للأستاذة زبيدة في إطار التعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا. صحيح بعد حوار 2010 هناك 6 الإجراءات اللي وقع لها الاتفاق بين السلطات المحلية وبين الجماعة القروية وبين الشركة، منها حل أزمة الماء بحفر آبار، منها التدخلات في البنية التحتية وجمع النفايات، منها التدابير في مستوى القطاع الصحي والنهوض بالخدمات الصحية، التشغيل، 60 مناصب سنوية... إلخ، هاذ الشيء كله وقع عليه اتفاق.

لكن الغير مفهوم أنه في الاعتصام في جبل ألبان وإقال المدارس، ما ذنب الأطفال اللي هادي سنتين ما امشاوش للمدارس؟ السلطات المحلية

استغلال المناجم ووقعت ندرة في المياه وتأثرت الفلاحة في المنطقة، ثم كانت هناك كذلك احتجاجات في 1996، ثم في 2010 تدخلت السلطات المحلية مع الجماعات المحلية، مع الشركات المعنية، من أجل الحوار والاتفاق على حلول من أجل إنصاف هاته الساكنة، ونحن نعلم كذلك بأنه الشركات اللي كانت تستغل آذاك الفضة كانت كارية الهكتار الواحد، كان في الأول عندها 25 هكتار، كان كارية سنويا بـ 800 درهم، ثم اخذت 225 هكتار وكراتو بـ 1200 درهم سنويا للهكتار، ثم مؤخرا 400 وكذا ديال الهكتارات وكارياه بـ 2500 درهم للهكتار الواحد، وبالتالي الساكنة متضررة، والجماعة المحلية اللي هي كناخذ واحد النسبة تقريبا ديال 10% من المنتوج مع الشركة، كذلك هي في وضعية اللي هي غير مريحة. السيد الوزير،

هاذ الاحتجاجات منذ 1986، والساكنة متضررة، والشركات اللي تقوم باستغلال المناجم في ذاك المنطقة دخلت في حوار مع الساكنة، لكن لازالت الحلول لم تر النور. السيد الوزير،

أشئو هي التدابير بحكم أن السلطات المحلية تدخلت من أجل فك هذا النزاع على هذه الشركة وتدخلت كذلك من أجل عدم إقصاء هاذ الساكنة لأنه ما بقاتش حتى فيما يخص الفلاحة ما بقاتش عندها الإمكانات نظرا لندرة الماء اللي أصبحت ناتجة عن استغلال هذه المناجم؟ ثالثا، نحن نعلم في الاتحاد الاشتراكي بأنه ورش المناجم تحل، الآن المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يقع في جبل العوام حتى هو طرح مشكل، السلامة الصحية لهاذ المنجمين راه باقي ما تحلاتش، المشاكل الصحية الناتجة عن العمال اللي كيشغلوا في هاذ المناجم.

كل هاذ الأوراش، تدخل السلطة؟ وما هي التدابير اللي وضعتم، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيدة المستشارة المحترمة، السادة المستشارين،

غادي نعتذر لك أولا وغادي نظوي الأوراق ديالي لأن السؤال اللي عندي وهو السرقة ديال الفضة ولكن يعني شيء مرتبط، أنا جاني سؤال بأن هناك سرقة للفضة.

على أي حال المشكل ديال إيميزر فعلا معروف، ديال المنجم ديال الفضة، معروف أنه منجم فتح وابدأ كيشغل وواحد الوقت فعلا تتعرفوا

هاذ الساكنة ديال هاذ المنطقة، خصوصا كما قلت لكم أن الساكنة قبلت بالعرض وكاتبنا وقالت أنها تنبراً ممن يحاولوا أن يعرقلون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، وأولها يتعلق بهزالة التعويضات عن التقاعد، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي لبسط السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يشتكى جل المتقاعدين من هزالة وضعف التعويضات الممنوحة لهم، مما يؤثر سلبا على مستوى معيشتهم اليومي في ظروف اجتماعية واقتصادية تتسم بالغلاء وارتفاع الأسعار، الشيء الذي بات يتطلب وبالبحر شديد مراجعة الوضعية المالية والمادية للمتقاعدين، وكذلك هو الشأن بالنسبة لذوي الحقوق.

لذا، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير العملية الاستعجالية المزمع اتخاذها لمراجعة التعويضات عن التقاعد وانصاف هذه الشريحة التي أفنت عمرها في خدمة الإدارة والمؤسسات للرفع من مستوى التنمية ببلادنا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون،

أولا، أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على سؤالهم الهام حول التعويضات عن التقاعد وهزالتها، كما جاء في تدخلكم.

أولا ابغيت أذكر بأن كما تعلمون احتساب المعاشات بالنسبة للموظفين تضبطه قواعد قانونية، هي أساسا مرتبطة بالاشتراكات ديال الدولة والاشتراك ديال الموظفين، وتدخل في إطار الصندوق المغربي للتقاعد.

خصها تتصرف، ما يمكنش الطفل يولي في واحد الوضعية اللي هي ناتجة على صراعات ما بين كل المتدخلين في المناطق والمدارس مقفولة، والأطفال سنتين هادي ما امشوا للمدارس.

وبالتالي أنا معكم بأنه كانت هناك اقتراحات من طرف الشركة، واتفقوا الأطراف، ولكن لم يتم إنجاز هاذوك الاتفاقيات، إلى حد الآن هاذوك الاتفاقيات ديال 2010 لم يتم تطبيقها.

وبالتالي، السيد الوزير، بحكم المسؤولية ديا لكم على هاذ القطاع راه الساكنة متضررة، ربما غادي يكون الاشتغال بواحد الشكل باش تبقى المنطقة بذاك الكيفية، ولكن نحن في الاتحاد الاشتراكي نقول بأنه كل المغاربة يجب أن يكونوا سواسية من خيرات البلاد، وبالتالي لا تقبل أن المدارس تقفل في وجه أطفال لمدة سنتين، والسلطات المحلية لا تتدخل والوزارات المعنية لا تتدخل والصراع لازال موجودا.

وبالتالي، هذا هو الهدف من سؤالنا من أجل وضع حد لهذه الوضعية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيدة رئيسة الفريق. أنا تهنيك، اسمحي لي، تتعرفي أنا باقي في...

على أي حال، أهنتك على هاذ الموقف، وأتمنى يعني من كل قلبي أن فعلا هاذ اللغة ديال الصراحة تتعاونو عليها، لأن هادي ماشي مسألة معطل أو مضرب، أو شخص، هادي مسألة خصنا نعرفو فين كنعطو رجلينا.

تكلمت على اتفاق 2010، يمكن لي نقول لك بأن اتفاق مؤخرا في 2012 حسن بكثير العرض ديال 2010، وقبل، وكين كذلك من نفسه. صحيح أن الحكومة رغم أن هاذ الموضوع قديم وبقي يجر، الحكومة ستتخذ المسؤولية ديالها.

فيما يتعلق بالتعليم، بالفعل راه كين القانون اللي كيجبر أن الأطفال يمشيوا للمدرسة ماشي يبقوا في الشارع. حاولنا، ما ابغيناش ندخلو في الزجر والقانون، حاولنا أننا نتفاهمو مع الناس، ما هو ذنب هاذ الطفل اللي غادي يبقى محروم حياتو كلها لأن واحد المجموعة ديال الناس لأسباب تهمها، كنعشوف أن خاص هاذ المشكل ما يتحلش؟

إذا كين ضرر للساكنة، احنا كحكومة أول من سيقول لأرباب هاذ المنجم أنكم ما يمكنش لكم أن تستغلوا لأن هناك ضرر، ولكن عندما نجد أنه ممكن تكون الفائدة للبلاد أولا، للساكنة ولأرباب المنجم، لماذا نحرم هذا؟

فستتخذ الحكومة الإجراءات والمسؤولية ديالها، وسنتقف على مصلحة

لم يحدد هذا العامل أو الموظف كم الاشتراك. إذن الحكومة كان عليها أن تكون لها رؤية استباقية أولاً.

ثانياً، كان هاذ الفلوس كلها تجمع وخدمتو بها استثمارات، (la BNDE)، إعمار، وكلها فشلت، من المسؤول عن هذا الفشل؟ لأنه كان من الممكن أن تجمع هذه الأموال وأن تستثمر لكي تصبح قابلة لأن تكون قوة لإنعاش المتقاعدين.

اسمح لي، السيد الوزير، أصبحنا الآن محاصرين حتى عبر الفايبيوك من المتقاعدين، فنحن أمام 3 مليون متقاعد في المغرب وجلهم لم يصل فقط إلى 1000 درهم، بناء على الحوار الاجتماعي ديال 2011 الذي وصل فيه الحد الأدنى إلى 1000 درهم، من المنطقي أن يصل إلى الحد الأدنى ديال الأجور، يكون 2000 درهم تقريبا، يكون هو الحد الأدنى للأجور.

إذن، كان بودكم أنكم تستثمروا في الأموال اللي تجمعت للناس من 1960 لحد الآن، إذن من المسؤول؟ ما يمكنش المتقاعد هو اللي غادي يكون مسؤول، الحكومة كان خصها تتحمل المسؤولية في هاذ الشي، كان بما أنك تقول لي راه كين الاحتساب ديال المعاش وكين اللي غادي نعطيك، إذن اعلاش تزداد من 100 درهم حتى وصل لـ 1000 درهم؟

إذن لابد للحكومة أن تصلح صناديق التقاعد، من عهد جطو واحنا ناقش هاذ القضية ديال الصناديق، إلى حد الآن مكابنش إشكال، مكابنش تصور، رغم أن الدراسة التقنية انتهت، وما ناقشتوش معنا في الحوار الاجتماعي أشنو هو التقاعد؟ لابد السيد الوزير من إنصاف المتقاعدين لأنهم أفنوا عمرهم في خدمة هذا الوطن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد، في دقيقتين.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على تعقيبك. أريد فقط أن أوضح بأن الحكومة مع الإنصاف، وإنصاف هاذ الشريحة من المواطنين، ولكن الحكومة كذلك فهي مع الضوابط القانونية، الحكومة كذلك مع عدم إعطاء وعود كاذبة، الحكومة مع الواقع، وأن نتعامل مع الواقع وأن نعمل على مواجهة وتحسين هذا الواقع بكيفية موضوعية وبكيفية تشاركية.

وفي هاذ الإطار، أريد فقط أن أدقق بعض الأمور:

أولا، بالنسبة لإصلاح أنظمة التقاعد، النقابات الأكثر تمثيلية مشكورة والإتحاد العام لمقاولات المغرب اشتغلوا معنا في إطار اللجنة التقنية، هاذ اللجنة التقنية انطلقت من عهد السي جطو، ودازت الحكومة السابقة، وعاد جات اليوم واشتغلنا وسرعنا الوتيرة لأن الوضع ما ابقاش الواحد يقبل

فمعاشات التقاعد تحتسب على أساس آخر أجرة نظامية خاضعة للاقتطاع من أجل التقاعد عند تاريخ الحذف من الأسلاك وكذا مدة الخدمات المؤداة.

وعليه، فإن معاشات التقاعد تسير مستوى الأجور النظامية وتظل عناصر وعاء احتسابها بدون تغيير بعد الإحالة على التقاعد، إلا أن الراتب الأساسي يبقى العنصر الوحيد ضمن باقي العناصر المذكورة الخاضع لكل زيادة تطراً بعد الإحالة على التقاعد في قيمة النقط الاستدلالية للراتب المذكور.

اليوم، ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها؟

أولا ينبغي التذكير أنه تم في إطار العمل الذي تم في إطار الحكومات السابقة التقليل من الضريبة على الدخل، هذا التقليل من الضريبة على الدخل مكن أولا من إعفاء اليوم من الضرائب على الدخل 98% من المتقاعدين ديال الوظيفة العمومية.

من جهة أخرى ذلك مكن كذلك بالنسبة لنسبة معينة من هذا الموظفين أن يحسن من معاشاتهم بـ 10%.

تم كذلك إحداث حد أدنى للمعاشات، هذا الحد الأدنى كان في 1999 كان في 500 درهم، رفعناه في 2008 إلى 600 درهم، ثم في إطار الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية في 26 أبريل الماضي تم رفعه إلى 1000 درهم، وهاذ الحكومة في سنة 2012 قررت كذلك تعميم هذا الحد الأدنى بالنسبة للمعاشات المرتبطة بالمتقاعدين للنظام الجماعي لمنح التقاعد.

إذن هذا الإجراء كذلك تم تعميمه في هذا الإطار، لأن تبين بأن في هذا النظام كان العديد عندهم 70 أو 100 درهم في التقاعد وصلناها لـ 1000 درهم، وهذا يدخل كذلك في إطار تحسين وضعية المسنين وتحسين معاشاتهم.

اليوم، كما تعلمون، نحن في إطار العمل على الإصلاح، والنقابات الأكثر تمثيلية وأرباب المقاولات معنا في هذا الإصلاح من أجل ضمان استمرارية أنظمة التقاعد وكذلك تحسين المعاشات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ولكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذة خديجة تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، ولكن سأحاول أن أتساءل معكم، فالجواب عن التقاعد في نظري لا يمكن أن يرتبط بشكل تقني، يعني الاحتمالات أو ربط احتساب المعاشات بطريقة ميكانيكية مع الاشتراكات، وكما هي الاشتراكات، بل لابد من الحديث عنها سياسيا، لأنه

وللاشارة، فإن الإحصائيات تشير إلى تواجد حوالي 115 ألف عربة مملوكة للدولة بالمقارنة مع اليابان التي تمتلك 62 ألف عربة، لذا وجب اتخاذ إجراءات عملية للحد من هذا النزيف، خاصة في ظل استغلال العديد من المسؤولين والموظفين الكبار والصغار داخل الإدارات العمومية لسيارات الدولة لقضاء مصالحهم الشخصية، واستعمالها خارج أوقات العمل، مع استعمال العربات الأقل استهلاكاً للوقود لترشيد حقيقي للنفقات العمومية في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق، نسألكم السيد الوزير: ما الذي ستقومون به من أجل تخفيف الأعباء المالية، خاصة على مستوى الاستعمالات غير المشروعة للعربات المملوكة للدولة على الميزانية العامة لترشيد النفقات؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكراً السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الصالة والمعاصرة على سؤالهم الهام، حول العبء الكبير الذي يمثله استهلاك وقود السيارات المملوكة للدولة على الميزانية العامة.

أولاً، كما تعلمون الحكومة جاءت بمنظور، هذا المنظور يهدف أساساً إلى ترشيد النفقات، وبالتالي هاذ الإشكالية التي اطرحتيها هي في عمق الإشكاليات التي نعمل على مواجهتها.

فما هي الإجراءات؟

أولاً ابغيت نعطيك بعض الأرقام: اقتناء السيارات 2010: 709 مليون ديال درهم، 2012: 278 مليون ديال درهم، تخفيض بالثلثين ديال اقتناء السيارات.

الوقود والصيانة خفضناها هاذ السنة مقارنة مع السنة الماضية بـ 104 مليون درهم، إذن تدار واحد المجهود كذلك في هذا الإطار التي تمشي في التوجه ديال السؤال ديالكم.

وبالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2013، أولاً امشينا في نفس التوجه، أي التحكم في نفقات التسيير بالإدارات العمومية، حصر النفقات المتعلقة باقتناء السيارات وصيانتها في الحاجيات الملحة والمبررة، أي كل إدارة تتجني وتتعتطينا أشنو هما الاقتناءات التي باغية تدير، وتنشوفو واش هي متلائمة، واش أولاً ضرورية، وثانياً درنا كذلك معايير، أي ما يمكنش يتجاوز السعر ديال هاذ السيارة واحد المعايير التي حددناها، باش أننا نضمنو هاذ الأمر التي تكلمنا عليه وهو التقليل من التكلفة.

ثانياً، كذلك ربط التأشير على أي التزام بالنفقات يتعلق بشراء السيارات بالمصادقة القبلية لوزارة الاقتصاد والمالية ورئيس الحكومة، باش

أنا نؤجله، واحنا ضد التأجيل، واحنا مع مواجهة الإشكاليات بكل موضوعية وبكل صراحة وبكل جرأة.

أشنو اللي وصلنا؟ وصلنا اليوم إلى اتفاق بالنسبة للجنة التقنية، أول مرة وصلنا لاتفاق بالنسبة للجنة التقنية، التي أعطينا تصور، إذن التصور كين، السيدة المستشارة، والتصوير واضح، ولكن كيطلب كذلك هاذ التصور أننا نعملو باش أننا نطبقوه على أرض الواقع.

رفعت للسيد رئيس الحكومة تقرير ديال اللجنة التقنية وغيمت اجتماع ديال اللجنة الوطنية، وفي هاذ الإطار غيكون مناقشة في إطار الحوار الاجتماعي ونخرجو بنتائج، ولكن نقولو الواقع للمغاربة، نقولو لهم بأن الصندوق المغربي للتقاعد اليوم وصل لواحد الأزمة خانقة، نقولو بأن ابتداء من نهاية هاذ السنة، غنبدو نأكلو الفوائد، وابتداء من 2014 غنبدو نأكلو الرأسمال وبالتالي من الضروري أن نتخذ التدابير اللازمة حتى نضمن الديمومة ديال هاذ الصندوق باش أن الناس التي كيشتركوا اليوم وكخدموا موظفين، غدا يصيبوا التقاعد ديالهم ويصيبوا المعاش ديالهم، وهذا اللي خصنا نشتغلو عليه، تيقصنا كذلك نعملو على توسيع التقاعد على اللي ما عندهم.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه العبء الكبير الذي يمثله استهلاك وقود السيارات المملوكة للدولة على الميزانية العامة، والكلمة فيه لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأختي المستشارة،

السيد الوزير المحترم،

إن التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المباشرة على الاقتصاد الوطني، تفرض ضرورة القيام بتدابير عملية تهدف بالأساس إلى ترشيد النفقات وإحداث القطيعة مع الممارسات التي ظلت تطبع عمل الإدارة المغربية وتساهم بشكل كبير في هدر المال العام.

وفي هذا الإطار، يشكل استهلاك وقود المحركات ذات عربة المخصصة لإدارات الدولة والمؤسسات العمومية ومكاتبها، عبئاً إضافياً على الميزانية العامة للدولة في ظل الارتفاع المتزايد لأثمنة الطاقة في السوق الدولية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار على التعقيب.

أنا أظن أننا في نفس الخط حين نقول بأنه ينبغي ضبط التكلفة، ملي نتكلمو على التكلفة ديال السيارة أي أن السيارات الفاخرة ما يمكنش الواحدة يقتنيها في الإدارة، هذا هو التوجه اللي امشينا فيه انطلاقا من هاذ السنة وأخذنا انطلاقا من هاذ السنة.

نعطيكم الأرقام واضحة، اليوم اللي أعطينا الترخيص ديالو ما تيفوتش 400 ألف درهم كحد أقصى، إذن ابقينا في واحد المستوى ديال الخيل اللي هو أقل بكثير مما كان يروج ويتم اقتناؤه في هذا الإطار بالنسبة لبعض... ولكن تيصصنا نكونو واقعيين اليوم ملي تمشيو مثلا واحنا عندنا العديد من الغرف الفلاحية اللي كانوا عندهم برنامج كذلك ديال اقتناء سيارات رباعية الدفع (4x4) باش يمكن لهم يشتغلوا، فكان من الضروري أنهم نعطيهم ترخيص ولكن طلبنا منهم أن غالبية هاذ السيارات تكون بحال سيارات اللي هي تكون أقل تكلفة في الاستهلاك وهذا اللي امشينا فيه، إذن ما ترخصو فقط إلا إذا كان بالضبط بأن هذا غادي يكون عندو كلفة أقل من جهة وكذلك استغلال أقل للوقود. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية، نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية الطرق الوطنية والجهوية ببلادنا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد عبد الرزاق الورزازي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لا بد ما نوهو بالجهودات الجبارة اللي كتقوم بها الوزارة، بلادنا في هاذ الأيام الأخيرة عرفت أوراش كثيرة وغادية بواحد الوتيرة

نضمو أكثر هاذ الشفافية.

كذلك كايين مشكل ديال كراء السيارات، كايين ناس تيكريو السيارات في السنة، 3 سنوات، إلى آخرة، خفضناها، ما يمكن للواحد يستعمل إلا 15 يوم إلى كانت شي ضرورة ملحة.

وأكثر من ذلك، اليوم نشغل مع المفتشية العامة للمالية دراسة حول حظيرة السيارات بالمملكة بالنسبة للوظيفة العمومية باش نشوفو كيفية ديال تحسين أولا استعمالها، وكذلك من أجل تحسين كذلك التسيير ديالها في المستقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد عمر، تفضلوا في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة راه احنا ملي كنجيو أرقام وتتكون نوعا ما مذهلة، نتمنى دائما أن نكون محظيين، احنا كتمناو وتقولو يا ربي نكونو غالطين في هاذ الأرقام.

ما جاوتونا، السيد الوزير، على 115 بالنسبة لـ 62 لأن اليابان فايتانا في كلشي، مزيان احنا فتنابها في هاذ الرقم. مزيان أنكم قلت أن الحكومة تفكر، لأن هاذ المجال ديال المحروقات، لأن المادة هي بالفرنسية (irrecupérable) لأن ملي كاستهلكو الوقود بواحد الشكل غير أخلاقي بحال إلى كنشعلو العافية في الفلوس ديال المغاربة، هذا منطق الفلوس ما يمكنش تعاود تردها.

المشكل هو، السيد الوزير، تقدوا تخفضوا في العدد ولكن في النوع والنوع ديال الوقود، تقدر مثلا تنقص من عدد السيارات ولكن تاخذ واحدة 15 حصان وإصانص، هاذ الشي كنشوفوه، كان خصك، السيد الوزير، تجاوبني في هاذ المسألة، يمكن تنقص العدد ولكن تغيير في النوع. المسألة الأخرى هو أن هاذ المجال حيث كايينة واحد المجموعة ديال مجالات الفساد تناقشوها دائما هنا في المؤسسة، هاذ المجال هو أكثر المجالات قدرة على الضبط، ما تهضروش على المقالع ولا واحد المجموعة ديال الأمور اللي فيها متداخلين، هاذي هي أكثر المجالات اللي تقدر الحكومة تضبط فيها، وحتى إلى جات الحكومة وقالت أودي راه درت هاذ المسألة، نقدو نصفقو، لأنها باينة واضحة وأرقام واضحة.

السيد الوزير، احنا مع التغيير ونحن نصفق لأي عمل مهما كان صغير لأن هو تيبين النوايا الحسنة.

دائما نقاو في الأرقام وابقى معي، السيد الوزير، في المسألة ديال النوع ديال السيارات، تقدرو نجيدو 6 ديال 6 أحصنة ونجيو غير واحدة ولكن راه فيها 15 حصان.

إعطاء أهمية للمناطق الجبلية، المناطق الصعبة، العالم القروي، الآن كإين الصندوق ديال المناطق القروية والجبلية اللي امشى للمليار و500 لما كان فيه 500 مليون، بمعنى كإين أهمية في هاذ المجال، كنسميها البنية التحتية ذات الطابع الاجتماعي.

ولكن كإين واحد المجال واللي أنا نتعرف فيه وكنقولها وقع فيه خصاص، وهو الإرث ديالنا اللي هو (Le patrimoine routier) الرصيد الطريقي اللي عندنا اللي كيوصل -خليني نعطيك الأرقام- 57.000 كلم اللي هي طرق مصنفة، يعني يمكن لي نقول لكم في هاذ 57 اللي هي مصنفة بالله 71% اللي هي معبدة، اللي معبدة، بمعنى مازال عندنا 30% غير معبدة، بمعنى وطنية وجمهورية وإقليمية غير معبدة، راه هي مجالها بحال العالم القروي، أضف إليها أن هذاك اللي معبد تراجعنا بـ 10 النقط من 2002 حتى 2012، الآن تقريبا نعطيك الرقم أننا 54% اللي الطرق حسنة ومتوسطة، بمعنى ما دون ذلك الآن غادي تمشي، حتى هي غادي تولى بحال العالم القروي.

فهذه المعادلة أننا نمشيو مع البنيات التحتية المهيكلة اللي كتخلق التنافسية، مع البنيات التحتية اللي عندها طابع اجتماعي (العالم القروي والمناطق الجبلية) ومع الصيانة، يعني هاذي واحد المعادلة، كنقولها بصدق، احنا من موقع المسؤولية، ولكنها معادلة احنا بطبيعة الحال في مجال التفكير تنستعملو ما يسمى بالتقنيات البديلة، أننا نديرو شركات، أننا نمشيو نحددو أشنو هي الأولويات حسب كما قلنا الرواج الاقتصادي إلى غير ذلك، وفي نفس الوقت نمشيو للجهات.

ولكن نبغي نغطي أن 50% من الميزانية ديال الوزارة كيمشي للصيانة، يمكن لي نقول مثلا البرجة اللي عندنا السنة المقبلة هي 2000 كلم يعني ديال الطرق واللي غادي تعطيها إن شاء الله غادي نخصو لها و73 منشأة فنية اللي غادي نخصو لها إجمالاً واحد المليار و100 مليون ديال الدرهم بالنسبة للصيانة، مع العلم أنه إلى ابغينا نديرو صيانة باش نرجعو إلى الجودة اللي كانت، خصنا نمشيو تقريبا لواحد 3 ديال المليار سنويا.

وباغي هاذي مناسبة نقولها للسادة المستشارين، لابد أننا نشتغلو في هاذ الاتجاه، عندنا 7500 قنطرة في المغرب، كإين قناطر اللي محتاجة تطلع فوق الماء، لأن كندوز فيها الفيضانات، رغم أنها مزبانة ولكن...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، احتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب الله يجازيكم بخير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأستاذ شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

فعلا الجواب ديالكم كان صريح وهو الشيء اللي كنا نتمناو، ولكن، السيد الوزير، نتعرفوا الأهمية ديال الطرق في المغرب، بالخصوص في بلادنا من الناحية الاقتصادية، من الناحية السياحية، والآن اتما منكين

سريعة جدا، هاذ العمل كان يستحق التنويه.

كإين برامج متكاملة، طريق سيار، طرق سريعة، البرنامج الوطني الثاني مزيان، ولكن، السيد الوزير، كإين البرنامج اللي من عهد الاستعمار ديال الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية اللي في واحد الوضعية مزرية، اللي الطريق كان فيها 4 مترو، السيد الوزير، اليوم راه فيها مترو ونصف، كنتكال من الجناب، ابقى فيها مترو ونصف.

السيد الوزير، واش عندكم شي رؤية ولا شي ميزانية خصصتها لهاذ الطرق الوطنية والإقليمية والجهوية لأن هي العمود الفقري ديال الشبكة بصفة عامة، الروح النابض ديال المملكة المغربية.

السيد الوزير، عندي واحد الله يجازيكم بخير كإين برنامج اللي غادي يكون برنامج ديال البرنامج الوطني الثالث، هاذ البرنامج الوطني الثالث الله يجازيكم بخير خصم تركزوا على العالم القروي في المناطق الجبلية لفك العزلة على ذاك الجبلي المسكين اللي تيجي على البغل السوق بـ 15 كيلومتر، السيد الوزير، كيحي بالبغل 15 كيلومتر باش يتسوق على البغل. في أيام الله وأيامكم، السيد الوزير، هذاك الجبلي راه ابغي (R4) ولا (Pick up) باش يساهم حتى هو في الاقتصاد ديال البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد عبد العزيز رياح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، ولكن هي مناسبة أيضا للنقاش اللي فيه ممثلي الأمة وفيه التنفيذي اللي هي الحكومة حول واحد الرصيد اللي هو ملك للجمع، نبغي نمشي في نفس الاتجاه على أنه سياسة الحكومة وديال الدولة كنجمع ما بين البنيات التحتية المهيكلة مثل طرق السيارة والطرق السريعة، واللي اتما عارفين الملايير ديال الدراهم.

وهاذي مناسبة باش نجابو الناس اللي تيقولوا اعلاش غادي نديرو هاذي واحنا خصنا هاذي، هاذي باش كترفعو من مستوى التنافسية ديال الاقتصاد الوطني، باش تيمكن لنا على المستوى أيضا الجهات تكون أكثر تنافسية، باش يمكن لنا نجيبو استثمارات، باش يمكن أيضا البلاد ديالنا تكون في مصاف ديال البلدان المتقدمة.

في نفس الوقت، امشينا لواحد العالم الذي كان ممشا، وامشات فيه الحكومات السابقة وبطبيعة الحال نحن سنستمر على هذا الخيار، ستتع تعديلات وتجويد لهذا المشروع حسب المنطق اللي ماشية فيه الحكومة،

باس، ها الفلوس اللي كاينة عند البلاد ديالنا، إنما الحكومة كنتجهد باش تتي المداخيل، ولكن هذاك المداخيل اللي كاينة كنفرقوها بنوع من العدالة باش نحققو التنمية في هاذ البلاد، خص تنمية اجتماعية واقتصادية. فلذلك، أنا أقول مزيان نتعاونو على هاذ العمل ونقومو به إن شاء الله.

باغي نقول فقط القناطر لأن هاذي مهمة كنجبدو الطرق ونجبدو القناطر، كاين مناطق نديرو فيها القنطرة بلا ما نديرو فيها طريق، كاين الآن 1000 قنطرة كلها ممددة غير باش كنعطيمكم، دابا أنا ما كنبغيش نتكلم على الماضي ولكن هاذي بلادنا، هذا واقع ديال الطرق، هذا واقع ديال القناطر، هذا واقع ديال الخصاص.

الخصاص في العالم القروي أنا قلتها كم من مرة، درنا جرد الآن في العالم القروي خصنا 45 ألف كلم في العالم القروي والجلبي، 51 مليار درهم اللي خصنا باش يمكن لنا نديرو هاد الشي في العالم القروي، خصنا نوزعوها على 20 ولا 30 سنة.

بطبيعة الحال هاد الشي غادي نديروه في إطار مخطط إن شاء الله اللي كنعاولو إنجاز، بالإضافة إلى واحد مخطط ثاني ديال السكك الحديدية والطرق السيارة اللي غادي نعروضه على ممثلي الأمة وإن شاء الله نتمنى الجهوية الموسعة تيجي لأن حتى الجهوية غادي تلعب دور، غادي تولي كل جهة مسؤولية على البنية التحتية في إطار شراكة مع الدولة وهذا اللي غادي يخفف إن شاء الله العبء مركزيا وينقل أيضا التوازن ما بين الجهات والمركز. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة بهذه الأجوبة القيمة.

نتنقل إلى السؤالين المتبقين في جدول أعمالنا لهذه الجلسة، هما موجهان إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، أول هذه الأسئلة حول حصيلة الاستثمارات الخارجية لبلادنا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا الأستاذ مفيد.

المستشار السيد محمد المفيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

نتداول بعض وسائل الإعلام تراجع الاستثمارات الخارجية، بحيث أصبح المغرب حسب هذه المصادر يحتل الرتبة 160 في ترتيب الدول التي حصلت على استثمارات خارجية، مما يعكس الصورة السيئة التي سوقها بها الإعلام لهذا الترتيب الذي يعكس حقيقة ما تعرفه بلادنا من أورش كبيرة

منذ مجيئكم إلى هذه الوزارة، أتم منكمين على هذا الملف.

واش يمكن لنا الآن، السيد الوزير، نطلبو منك شيء واحد، هي تعطينا أجندة تحدد لنا التواريخ ديال الإنجاز ديال الطرق اللي اتتا غادي تديروها في هاذ السنوات المقبلة، وفي كل منطقة باش يمكن لكل مستشار برلماني يعرف في الجهة ديالو، وفي إطار المراقبة على الحكومة يمكن له يتبع الإنجاز ديال هاذ الطرق.

احنا الآن تنجيو تنطرحو لكم الأسئلة، تنصيبو عندكم الأجوبة، نتمشيو نرجعو للدواير ديالنا تيقولوا لنا سمعنا غادي تصيب الطرق ولكن فين؟ فينا محل؟ أش درتو؟ احنا ابغينا الآن إذا كنا نعملو في واحد الشفافية، لا احنا ولا اتتا باش نتعاونو، كنعكون عندنا واحد الرؤية شاملة، كنعكون عندنا أجندة كاملة باش نعرفو أش نعملو.

يمكن نكونو نعملو في واحد المنطقة ونخليو منطقة أخرى، ويقولوا لنا الناس ما عملتوش ولكن إذا كانت عندنا أجندة معروفة ومنشورة، احنا الآن خدمنا في الشفافية، نشرنا (Les agréments) ونشرنا البارح المستثمرين ديال المقالع إيوا اليوم نقولو ها أش غادي نعملو في الطرق، ها اشحال غادي نعملو في 2013، اشحال غادي نعملو في 2014 وها اشحال غادي نعملو في 2015 وفي كل جهة.

وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الأستاذ شكيل. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أشكر السيد المستشار على... هذا ما نشغل عليه، أنا نقول لكم هذاك النشر، كلشي خصو يولي منشور في البلاد، كلشي خصو يكون واضح في البلاد، يعني هاذ البلاد الحمد لله المغاربة 30 مليون خص كلشي يكون عارف أشنو كيديروا في هاذ البلاد، هاذوك الأشباح والعفرات والتاسيح اللي ما كنعرفوش أشنو كيديروا، أما البلاد الحمد لله، وكنطلب من السادة المستشارين فعلا أنهم يتابعوا معنا الإنجازات، وبالمناسبة راه الأسئلة الكتابية اللي تتجيني راني كنجابو وكنعطي التزامات فيها وإذا اعطيت شي التزام وما قمتش به، كاين عذر يمكن لي نشرحو أو كاين خلل يمكن لي نصححو، احنا مستعدين لهاذ الشي، والآن حتى البرمجة ديالنا غادية في هاذ الاتجاه.

ولكن غير باغي نقول للسادة المستشارين، هاذي مناسبة أنا في الزيارات اللي كنعوم بها وملي أستقبل السادة المنتخبين أقول لهم عاونوني في تحديد الأولويات، كنعاولو نقولها وغنبتى نقولها دائما هنا، لأن في الوقت اللي كيقولوا لي العالم القروي، تيقولوا لي الصيانة، تيجي تيقول لي عفك راه كاين طرق في جهة أخرى ودير لنا (double voies)، تنقول لهم ما كاين

وهذا المغرب يحتل المرتبة 6 على الصعيد الإفريقي، والمرتبة الأولى بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط، وهذا واحد التقييم موضوعي لأنه ما يمكنش لنا نقرانو احنا نفسنا بدول اسميتو... واحنا بطبيعة الحال، كما تعلم، السيد المستشار، أساسا المغرب باني الرأسمال ديالو هو استجلاب الاستثمارات وتشجيع الاستثمار الوطني باعتبار أننا لسنا دولة منتجة للنفط ولا منتجة للغاز.

فيما يخص حصيلة سنة 2012: الأرقام الصادرة عن مكتب الصرف إلى حدود تمّ شهر شتنبر تشير إلى ارتفاع عائدات الاستثمارات الخارجية التي وصلت لـ 21 مليار ديال درهم والتدفقات الصافية ديالها حوالي 18 مليار ديال درهم من البداية ديال 2012 إلى غاية شهر شتنبر مقارنة مع السنة الماضية، وهذا دليل على أننا دخلنا في واحد المنحى ارتفاعي فيما يخص الاستثمارات الخارجية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وقبل أن أعطي الكلمة للتعقيب أريد أن أذكر الإخوان المستشارين بأن لنا جلسة تشريعية بعد جلسة الأسئلة الشفوية لكي لا يغادروا القاعة. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأستاذ مفيد للتعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس. أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وعلى الأرقام التي زدوتونا بها، إنما أسباب نزول هاذ السؤال هو رفع اللبس الذي تركه مثل هذه المقالات الصحافية الصادرة عن منابر إعلامية والتي هو مؤكد أن مصادر إعلامية خارجية ك (FDI Intelligence)، والتي تعد من أهم المجموعات الإعلامية البريطانية و (Financial Times) كذلك المتخصصة في مجال الاستثمارات الخارجية المباشرة، ونحن نرغب في معرفة حقيقتها وخطورتها في نفس الوقت.

السيد الوزير، كحكومة سياسية مسؤولة، نطلب منكم زرع بذور الثقة بين الدولة والمستثمرين لما فيه مصلحة الوطن أولا، لأن الثقة هي عنصر أساسي للمستثمر الأجنبي من أجل أن يلجأ سوق الأعمال المغربي، والحمد لله فالمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، أظهرت وبالموس إرادتها القوية في الإصلاح في إطار الاستقرار الذي يشكل أرضية أساسية للمضي قدما نحو هذا الهدف.

نحن متفقون معكم، السيد الوزير، أن الاستثمار الخارجي على الخصوص في ظل الإكراهات الاقتصادية الحالية هو المنتفخ لرفع نسبة النمو وحصص نسبة العجز والتخفيف من حدة البطالة، وبالتالي، عليكم في هذا المنطق العمل على تشجيع الاستثمار والقضاء على كافة المعوقات التي

واستثمارات مهمة.

ورفعا لكل لبس وحماية لسمعة بلادنا، أردنا طرح هذا الموضوع على الحكومة للمساءلة لكي نوضح للرأي العام الوطني والدولي حقيقة هذه التصريحات التي لا نعرف مدى صحتها.

لنا، السيد الوزير المحترم: ما هي حصيلة الاستثمارات الخارجية؟ وما مدى صحة هذه المعلومات التي تداولتها وسائل الإعلام في هذا الموضوع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد عبد القادر اعمرارة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار، شكرا للفريق، هو في الحقيقة كنشكركم لأن أعطينا هاذ المناسبة باش نوضحو بطبيعة الحال هاذ القضية ديال الاستثمارات الخارجية.

أنا بغيت نقول في البداية قبل ما نعطي الأرقام أن الحكومة عموما تشتغل على جلب استثمارات خارجية، ماشي غير في المستوى الكبير شركة (Renault) لصناعة السيارات أو (Bombardier) في الطيران ولا (ACWA) في الطاقات المتجددة وإنما كذلك الاشتغال على جلب الاستثمارات ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهذا إلى لاحظتم واحد العدد ديال القطاعات موجود فيها.

فيما يخص الأرقام، إلى رجعنا للتدفقات الصافية سنة 2011، التدفقات الصافية بلغ الحجم ديالها 2,52 مليار دولار مقارنة مع 1,57 مليار دولار سنة 2010، بذلك سجل واحد الارتفاع ديال 60% وهذا حسب التقرير الدولي ديال الاستثمارات سنة 2012 ديال لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) التي بطبيعة الحال معروفة على المستوى الدولي، وهذا بطبيعة الحال جاء كقطع مع واحد الانخفاض الذي كان من 2007 إلى 2010 الآن عندنا واحد الارتفاع.

وباش نقرانو هاذ التدفقات الصافية المعدل ديالها العالمي في 2011 كان 16%، وتسجيل معدل الانخفاض في إفريقيا الذي كان ناقص 1% ومنطقة شمال إفريقيا الذي كان ناقص 51%، بمعنى احنا في هاذ الإطار هذا كان عندنا واحد الارتفاع.

إلى قارنا مع الدولة الشقيقة التي قريبة لنا: التدفقات ديال الاستثمارات ديالها كان 2,5 مليار ديال الدولار، علما بأن أهم الاستثمارات كانت استثمارات نفطية، وأنت كنعرف، السيد المستشار، بأنه الاستثمارات النفطية هي عموما استثمارات مستقطبة، الدول الأخرى أساسا تونس وليبيا عرفت واحد التوقف.

المغرب في هاذ السنة استقطب 33% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى شمال إفريقيا، مقابل 10% في سنة 2010

الاستثمارات اللي خصها وقت، خصها واحد الثقة.
ثم اللي مهم أن أؤكد عليه هو أننا الآن في تركيبة الاستثمارات وبدينا
تندوزو للقطاعات ذات القيمة المضافة، الآن القطاع الصناعي تحتل المرتبة
الثانية وهذا مؤشر على أن المنحى غادي يكون جيد إن شاء الله في
المستقبل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وننتقل إلى السؤال... نقطة نظام؟ تفضلوا.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

نظرا للوقت المتبقي قبل إيقاف البث التلفزيوني...

السيد رئيس الجلسة:

لا أعتقد أن... مازال الوقت.

المستشار السيد الحو المبروح:

اشغال مازال ديال الوقت، السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

بقي سؤال واحد، غيدوز في البث إن شاء الله، ماكين حتى مشكل.

المستشار السيد الحو المبروح:

اشغال باقي لأن السؤال خصو 10 دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير في إطار التوضيح.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

غير باش أطمئن السيد المستشار، راه موضوع البث ما ابقاش مرتبط
بالساعة السادسة، الحكومة منذ أول إصلاح هاذ الوضع أصبح البث
مرتبط بالجلسة وليس بالساعة السادسة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هيننا لنا بهذا. لكم الوقت الكافي ل طرح السؤال، طبعا في حدود 3
دقائق وجوج دقائق بالتأكد، السؤال الموالي قلنا موجه للسيد وزير التجارة
والصناعة حول اتفاقيات التبادل الحر والعجز التجاري، والكلمة لأحد
السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة للأستاذ
الحو، تفضلوا ل بسط السؤال.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

لا زالت تعترضه من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع العراقيل الإدارية عبر
تحديث الولوج إلى الإدارة والتقليص من حجم الوثائق الإدارية.

ولا داعي أن نذكركم، السيد الوزير، أن حجم الاستثمارات الخارجية
المدرجة في البورصة المغربية قد عرف تراجعا مهما خلال السنتين الأخيرتين
وصلت إلى 7,11%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أنهيتم حفكم في التعقيب. الكلمة للسيد الوزير
في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار، اللي عاود أكدتو على الأهمية ديال رفع اللبس،
أنا غير ابغيت نقول لكم قضية الأرقام خصنا ننتبهو لأن دابا الأرقام اللي
كنت طرح في واحد العدد ديال المنابر عادة لا يؤخذ بعين الاعتبار إما المصدر
أو المقارنات لأنه على كل حال احنا في الاستثمارات الخارجية احنا واحد
البلد اللي هو تركز في الإستراتيجية ديالو على الاستجلاب، ربما كين
بعض البلدان على المستوى الدولي اللي عندها قدرة وربما أكثر من المغرب،
ولكن المقارنة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدد من المعطيات: المحيط،
الدول القريبة، واش دولة نفطية أو ماشي دولة نفطية.

الآن على مستوى الاستثمارات الخارجية، ابغيت غير أؤكد واعطيتوني
هاذ الفرصة، احنا عندما نسعى إلى استجلاب الاستثمارات الخارجية،
الاستثمارات الخارجية المقصود منها في بعض الاستثمارات الكبيرة أنها تكون
قاطرة لإحداث واحد النسيج مقاولاتي متابع، مجال دابا مثلا شركة
(Renault) اللي غادي تنتج ربما 350 ألف سيارة مع شركة (Nissan)
اللي غادي تدير 50 ألف في البداية وربما تصل إلى 100 ألف واللي غادي
تصدر ربما للسوق الأمريكية، هذا غادي يخلق واحد النسيج مقاولاتي
وبدأ، كين الآن تقريبا 16 اللي غادي يستقروا من مختلف بلدان العالم،
لكن كين نسيج مقاولاتي محلي، نفس الشيء بالنسبة لشركة
(Bombardier)، نفس الشيء بالنسبة لشركة (ACWA).

هنا كذلك أننا سنعمد الصيغة النهائية غير باش نرد على الكلام اللي
قلتنو، الصيغة النهائية لمشروع القانون الجديد المنظم للاستثمار اللي غادي
تجي فيه واحد العدد ديال التحفيزات وخاصة هاذ القضية ديال الجهوية
واللي غادي يسمح ربما للاستثمار الوطني باش ياخذ واحد الديناميكية أكبر.
كذلك كين واحد الثابت في إستراتيجية المغرب الآن هو التنوع، أنت
تعلم، السيد المستشار، أنه إلى عهد قريب كنا مرتبطين بأوروبا وأساسا
بفرنسا وربما بإسبانيا، الآن كين تجربة الآن كين لقاءات مع الكوريين، كين
لقاءات مع الكنديين، كين لقاءات مع الصينيين، لكن الاستثمارات إلى
استثنينا بعض المجالات، الاستثمارات عموما في المجال الصناعي هي واحد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا على طرحكم لهذا الموضوع.

السيد المستشار، سبق وقلت أن النقاش حول اتفاقيات التبادل الحر أصبح نقاشا مجتمعا، وهذا شيء جيد، باعتبار أن هاذ الاتفاقيات الآن لم تعد فقط تناقش بين السياسيين وبين الحكومة والبرلمانيين ولكن أصبح فيها نقاش عام وهذا نحن كذلك يفيدنا حتى في حديثنا مع الآخرين.

الذي يجب التأكيد عليه أولا أن اتفاقية التبادل الحر هو واحد الخيار إستراتيجي، بمعنى ليس في الوارد الآن أن هذا الخيار الإستراتيجي تراجعو عليه، لكن أن يقع بعض التريث في بعض الاتفاقيات دبال التبادل الحر مستقبلا هذا وارد، لأن باش نكون معك صريح، السيد المستشار، هناك طلبات من العديد من الدول أن تبرم اتفاقيات تبادل حر مع المملكة المغربية، وأنت تعلم السيد المستشار أننا الآن بصدد التفاوض حول اتفاقية التبادل الحر مع كندا، فالوارد غادي يكون التريث، لكن التراجع هذا غير ممكن.

هاذ الاتفاقيات اللي ابغيت أن أوكد لك غير باش تطمنن، أن هذه الاتفاقيات كلها تتوفر على الآليات الضرورية لمكافحة الإجراءات المضرة بالمنافسة الشريفة: إغراق الأسواق، الإخلال بشروط المبادلات الحرة والشفافية في المعاملات، وهاذ الشيء درناه، إلى تذكرتي الآن احنا فتحنا واحد العدد دبال (les enquêtes) دبال البحوث، مثلا بالنسبة للحديد مع العلم أن القضية مرتبطة بأوروبا واحنا عندنا معها شراكة، فيما يخص (PVC) مع الولايات المتحدة، فبالتالي الآليات هي موجودة.

هذه الاتفاقيات توفر كذلك الإطار المخصص لمناقشة المشاكل وفض النزاعات التي تترتب عن تطبيقها في إطار الاتفاقية دبال منظمة التجارة العالمية، وهذا أنا ابغيت أن أوكد عليه، السيد المستشار، حيث حتى المقاولين خصهم يعرفوا أن الآليات دبال الحماية التجارية هي واحد الهندسة نحن نستوعبها كسلطات عمومية، لكن كذلك الطرف الآخر خصو حتى هو يستوعبها.

هذه الاتفاقيات تخضع للتقييم، طيب، أشنو اللي كايين الآن؟ هو الأرقام اللي أعطيتي أرقام صحيحة فيما يخص واحد العدد دبال الأسواق صراحة، لكن أنا اللي ابغيت أن أوكد عليه أنه لما ترتبطها بالميزان التجاري هناك جزء، أقول دائما هي واحد العدد دبال النفقات لا يمكن ضغطها، ترتبط إما بالطاقة ولا بالمواد دبال التجهيز، وهاذي ما يمكنش لبلادنا تديرها، طيب، الآن اللي عندنا هو أن هذه الاتفاقيات، وأنا أشاطرك الرأي، لم يقع لحد الآن الاستفادة المطلوبة منها.

شكرا للسيد الوزير على التوضيح فيما يخص موضوع البث.

السيد الوزير،

لقد عرفت بلادنا خلال العقد الماضي إبرام اتفاقيات التبادل الحر مع أمريكا وتركيا وبعض الدول العربية كنونس ومصر والأردن، إضافة إلى اتفاقيات الشراكة القائمة مع الإتحاد الأوربي.

ولقد جاءت هذه الاتفاقيات في إطار الانفتاح على الاقتصاد العالمي والبحث عن إدماج الاقتصاد المغرب في المنظومة الاقتصادية الدولية، هذه الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ منذ سنوات، أصبحت بموجبها أسواقنا مفتوحة لمنتجات هذه الدول بدون رسوم جمركية أو برسوم تفضيلية، الشيء الذي تسبب في غزو هذه المنتجات لأسواقنا وتدققها بشكل كان له انعكاس سلبي على الإنتاج الوطني، حيث وصلت نسبة الاستهلاك الداخلي لهذه المنتجات إلى حوالي 70% عوض 40% قبل دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ.

وقد كنا ننتظر من خلال مضمون هذه الاتفاقيات ولوج أكثر لمنتجاتنا الوطنية للأسواق الأجنبية، خصوصا أن الأمر يتعلق بأسواق مهمة ذات قدرة شرائية مرتفعة مثل أمريكا وتركيا أو ذات كثافة سكانية كبيرة مثل الصين.

لكن للأسف، السيد الوزير، تبين لنا الآن بعد عدة سنوات من دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ، أن التبادل التجاري أصبح يعرف وجهة واحدة هي أسواقنا المغربية، وشدت الخناق على الصناعات المحلية التي أصبحت العديد منها يعيش في وضعية صعبة، كما جعل هذا الوضع الميزان التجاري يعرف عجزا متفاقما وأرقام محولة تبعث عن القلق، عجز الميزان التجاري، السيد الوزير، 100 مليار درهم وبصفة هيكلية مع الأسف لأن الآن نستورد يوميا كل يوم مليار درهم، ونصدر نصف هذا المبلغ، إذن فإلى أين نحن ذاهبون؟

ميزان الأداءات، السيد الوزير، في تدهور مستمر ومقلق منذ دخول اتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ، وكذلك منذ اكتساح المنتجات الصينية لأسواقنا. هاذ ميزان الأداءات كان له فائض بـ 4,3% بالنسبة للنتائج الداخلي الخام سنة 2001، أصبح الآن عجز بـ 9% مرتقب لسنة 2012.

احتياط المغرب من العملة الصعبة، السيد الوزير، في نفس الفترة من أكثر من 8 أشهر من الاستيراد إلى أقل من 4 أشهر الآن، إذن اقتربنا من الخط الأحمر الذي هو ثلاثة أشهر.

في هذا السياق، السيد الوزير نساألكم: ما هو تقييمكم لحصيلة إتفاقيات التبادل الحر؟ ما هي إستراتيجية الحكومة لحد من تفاقم العجز التجاري الناتج عن إبرام هذه الاتفاقيات؟ وما هي الآفاق المستقبلية لهذه الاتفاقيات وسبل الوصول إلى تبادل متوازن مع هؤلاء الشركاء؟

شكرا السيد الرئيس.

حاجة، كنييعو المعادن، شي حاجة أخرى ما يمكنش نبيعوها في الصين. واذن أشنو هي النتيجة؟ النتيجة وهو ذاك الشي اللي كيجيبوا العمال ديال الخارج والموارد ديال السياحة كنديوها للصين ونعطيوها لتركيا وكنقلبو لتمويل آخر.

هذا هو الهدف ديال السؤال، السيد الوزير، خصنا نديرو التقييم ديال أشنو باغيين نديرو، احنا ماشي ضد اتفاقيات التبادل الحر، نوقعو فوق ما عندنا فيها مصلحة لبلادنا والاقتصاد ديالنا نوقعوها، إلى ما عندنا ما نبيعو لكننا ما نوقعوش مع كندا، ما عندنا ما نبيعو في أمريكا اللاتينية ما نوقعوش حتى نعرفو بأن غادي يكون ذاك الشي متوازن.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

لا، هو في الحقيقة هاذ القضية ديال اتفاقيات التبادل الحر شرا كله، لأنه واحد الجانب أنا نقول لك لو ما تدارتش اتفاقيات التبادل الحر ما كانش غادي يتدار (La mise à niveau) ديال المقابلة المغربية.

المقابلة المغربية الآن مقارنة مع مثيلاتها على مستوى العالم اكتسبت واحد الدرجة، الدليل على ذلك الشي أننا نتواجهو في واحد العديد ديال الأسواق، عندما نتحدث عن أسواق ديال جنوب الصحراء عندنا واحد التواجد، حتى في بعض الأسواق الأوربية، حتى في أسواق أوربية.

أشنو اللي مطلوب؟ هو نتحدث عن قضية الصين، الصين في الحقيقة ما داخلش في هاذ الموضوع، أولا ما عندناش معها اتفاقية التبادل الحر، عندنا معها اتفاق تجاري عادي، الصين أنا تقدر نقول لك بان المشكل ديالها هو مشكل ديال فعلا المراقبة التي تم تعميمها الآن على مستوى نقط الدخول إلى المغرب، والملف الذي تكلمت لك عليه ديال (Contreplaqué chinois)، آخر اجتماع كان ديال منظمة التجارة عرضنا احنا الحالة ديالنا والصين لم تتدخل لأن الوضع ديال المغرب كان وضع سليم.

فلها أنا قلت، وهذه مناسبة باش نقولها من هذا المنبر، يجب أن تدرك المقاولات الآن أن الهندسة على المستوى الدولي فيها يخص الحماية التجارية متوفر، خص المقابلة تستوعبها باش احنا نساعدوها باش فين ما تكون شي حالة ديال الإغراق أو حالة ديال إجراءات تفضيلية من طرف الدولة تيمكن لنا من خلال واحد البحث اللي يمكن يأخذ 4 أشهر أو 5 أشهر حتى 6 أشهر، نوقفوا واحد العدد ديال اسميتو.

فيما يخص نقط الدخول والقضية ديال المواصفات القياسية، احنا الآن ننتج تقريبا واحد 250 مواصفة سنويا وتزدوها إجبارية وستعم على مختلف المنتجات، لكن البرامج اللي دايرينها احنا فيما يخص مواكبة المقابلة

فإلى اخذنا مثلا واحد الجهد كبير اللي تدار في السنوات الحالية لكي يستطيع المغرب أن يأخذ حقه، أنت تتذكر الملف ديال مواد التجميل مع تونس، الملف ديال سيارة (Logan) مع اتفاقية أكادير مع مصر، القضية في إطار اللجنة الأمريكية المشتركة حلينا المشكل ديال بعض المنتجات الفلاحية اللي أخذ سنوات، ففي إطار الاتفاقيات ديال التبادل الحر هناك إمكانيات يجب أن نستغلها، وأعتقد أن الإستراتيجيات القطاعية اللي انخرط فيها المغرب منذ بضع سنوات ستسمح للمنتجات ذات القيمة المضافة أن تجد طريقها إلى هذه الأسواق.

القضية ديال الصين، الحمد لله ما عندناش معها اتفاقية ديال التبادل الحر، ولكن الصين هذا إشكال آخر، يمكن لي نرجع له...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، واحتفظوا ببعض عناصر الجواب يمكن في التعقيب. السي الحو، عندكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الوزير. تقريبا متفقين، ولكن ابغيت أن أؤكد أن هذا في السؤال ليس بتاتا أي نية في التراجع، نحن ليبراليون، السيد الوزير، وهذا اختيار ديال بلادنا، ما كنتذأكروش عليه، ولكن الوضع اللي جعلتنا فيها هاذ اتفاقيات التبادل الحر والعمولة بصفة عامة، يتطلب منا جميعا واحد الوقفة، نديرو تقييم لأنه الآن عندنا عجز مع جميع الشركاء، ما عندناش شي واحد اللي عندنا معه فائض، عندنا مشكل، كين مشكل كبير.

ما كنتذأكرش، السيد الوزير، على كل ما يخص التجهيز ديال البلاد، لو كان عندنا العجز يكون كيف ما ابغى يكون ناتج عن تجهيز البلاد غنصفقو له، لأنه كنجيزو بلادنا.

القضية ديال الطاقة خارجة عن إرادتكم وعن إرادة أي واحد، الطاقة ما عندنا حتى شي مشكل، ولكن المشكل اللي عندنا واللي هو ولى الآن هيكلي هو مواد الاستهلاك، مواد الاستهلاك، الأسواق ديالنا مكتسحة، الصينيين وصلوا للأسواق الأسبوعية، ما عرفناش هاذ المواد اللي تباع واش عليها مراقبة ولا ما كيناش؟

عشنا في البداية ديالها سخانات الماء اللي قتلت أكثر من 50 مغربي، أنا متفق معكم، السيد الوزير، زيدوا في المراقبة، خاص يتزاد في المراقبة، خاص الثقافة فعلا ديال المراقبة ديال المواصفات مع المقاولين اللي كينتجوا... إلخ، ولكن، السيد الوزير، كيخص وقفة، وهنا كنتطالب السيد الوزير وأشترتم لها، دابا كين مناقشة ديال مشروع اتفاقية التبادل الحر مع كندا وربما كين هناك مشاريع أخرى، اللي كنتطلبو به نظرا للنتائج اللي كنعيشوها دابا وهو دراسات قبلية واستباقية باش نعرفو فين غادين، أي بلاد ابغينا نديرو معها اتفاقية خص نعرفو واش يمكن لنا نبيعو في هاذ البلاد، اشكون اللي يجاوبني اليوم إلى قلنا آس غادي نبيعو في الصين؟ ما غادي نبيعو حتى

(Les concessions) اللي عايطانا الولايات المتحدة فيما يخص قطاع النسيج هائلة، لا مثيل لها، لحد الآن لم نستطع الاستفادة منها، ربما كايين الحاجز ديال اللغة، الآن احنا ركزنا على المنتوجات الفلاحية والآن استطعنا نديرو واحد الاختراق لكن يبقى اختراق محتشما، وأنا أعتقد أن الورقة اللي غادي نديروها الآن مع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية دجنبر غادي يكون عندها واحد الأثر إيجابي إن شاء الله تعالى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا للجميع من ساهم في إنجاح أشغال هذه الجلسة.

وننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع مباشرة.

ديالنا باش يمكن لها تصدر، احنا ابغينا المقاولين.. لأنه عندنا (Les contrats de croissance)، عندنا القضية ديال الافتتاح، عندنا القضية ديال المجمعات وهادو وسعناهم حتى على مستوى الجهات، لكي نساهم في أن تصبح المقاول المغربية مصدرة، هاذي المسألة الأولى. المسألة الثانية هي أننا عندما نتحدث على أن المغرب سيصبح أرضية للاستثمار لكي نستفيد من قدرة بعض التكتلات الكبيرة أنها تصدر في إطار هاذ الاتفاقيات ديال التبادل الحر.

ثم ابقات واحد الإشارة أخيرة هو خاص واحد الجهد، أنا قلت فيما يخص السوق الأمريكية هو سوق هائل، صحيح كايين واحد الجزء مرتبط بالأمريكيين، لكن واحد الجزء مرتبط بنا احنا، قطاع النسيج مثلا،